Libyan Journal of Sustainable Development Research
المجلة الليبية لأبحاث التنمية المستدامة
E-ISSN: 0000-0000
Volume 2, Issue 1, 2026
Page No: 01-22
Website: https://ljsdr.ly/index.php/ljsdr

The Impact of Financing Small Projects on the Growth of the Libyan Economy

Antisar Miftah Alghuwail[1*]
[1]Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science, Misrata University, Misrata, Libya

أثر تمويل المشروعات الصغرى في نمو الاقتصاد الليبي

انتصار مفتاح الغويل *
قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، مصراتة، ليبيا

*Corresponding author: e.alghuwail@eps.misuratau.edu.ly

Received: January 12, 2026 Revised: February 26, 2026 Accepted: March 01, 2026
Published: March 15, 2026

Abstract:
Small businesses play a fundamental role in economic and social development and are a focus of attention for governments and international organizations. Their importance is increasing in developing countries because they represent the only realistic prospects for economic development and an effective means of addressing the problems of unemployment and poverty. The research aims to analyze the role of micro-enterprises in supporting economic growth in Libya, by reviewing the reality of these projects, identifying their most important economic contributions, the sources of funding for these projects, and their impact on the growth of the Libyan economy, The research included several concepts for small and medium enterprises, and addressed many of the obstacles facing small and medium enterprises, including problems and difficulties in financing. It relied on the descriptive analytical approach based on official data and previous studies, with the aim of clarifying the nature of the relationship between micro enterprises and economic growth rates, In addition to analyzing previous literature and studies that addressed the role of micro-enterprises in economic growth, the results concluded that small enterprises have a real ability to promote Libyan economic growth, especially if appropriate financing is provided and the regulatory and administrative environment supporting them is improved, Small businesses also face numerous obstacles, including a lack of skills and experience, insufficient incentives, and inadequate bank loans to cover their needs. The study recommends adopting more effective policies to empower this vital sector and remove the challenges that hinder its development.

Keywords: Small Enterprises; Financing; Economic Growth; Libyan Economy.

الملخص:
تلعب المشروعات الصغرى دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي مركز اهتمام الحكومات والمنظمات الدولية، وتزداد أهميتها في الدول النامية لكونها تمثل الآفاق الواقعية الوحيدة للتنمية الاقتصادية وأداة فعالة لمعالجة مشكلة البطالة والفقر فيها، وتحريك دورة الإنتاج، والمساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ويهدف البحث إلى تحليل دور المشروعات الصغرى في دعم النمو الاقتصادي في ليبيا، من خلال استعراض واقع هذه المشروعات وتحديد أهم إسهاماتها الاقتصادية، ومصادر تمويلها وأثرها علي نمو الاقتصاد الليبي، وتضمن البحث عدة مفاهيم للمشروعات الصغرى والمتوسطة، وتناول العديد المعوقات التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة من ضمن هذه المشاكل هي صعوبات التمويل، واعتمد على المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد إلى البيانات الرسمية والدراسات السابقة، بهدف توضيح طبيعة العلاقة بين المشروعات الصغرى ومعدلات النمو الاقتصادي، إضافةً إلى تحليل الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت دور المشروعات الصغرى في النمو الاقتصادي، وتوصلت النتائج إلى أنّ المشروعات الصغرى تمتلك قدرة حقيقية على تعزيز النمو الاقتصادي الليبي، خاصة إذا تم توفير التمويل المناسب وتحسين البيئة التنظيمية والإدارية الداعمة لها، كما أن المشروعات الصغرى تواجه معوقات عديدة من ضمنها نقص المهارات والخبرات وقلة الحوافز

التشجيعية، وعدم كفاية القروض المصرفية لتغطية احتياجات المشروعات الصغيرة، وتوصي الدراسة بتبني سياسات أكثر فاعلية لتمكين هذا القطاع الحيوي وإزالة التحديات التي تواجه تطوره.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة؛ التمويل؛ النمو الاقتصادي؛ الاقتصاد الليبي.

1. مقدمة

تُعد المشروعات الصغرى من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في مختلف الاقتصادات، وأصبحت تحتل أولوية في برنامج الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي في العديد من الدول النامية، فهي تسهم في امتصاص أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، وتؤدي دور هام في اكتساب المهارات الفنية والتقنية، وهي كذلك صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان من السلع والخدمات، ولتحقيق التنمية الاقتصادية، وتشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المنشآت العاملة في القطاع الرسمي في عدد من الدول العربية (صندوق النقد الدولي،2017)، ومن أجل تشغيل عجلة الاقتصاد ورفع مستوى النمو والاستخدام الأمثل لموارد الدولة والحد من البطالة والفقر لابد من النهوض بواقع المشاريع الصغرى والمتوسطة في القطر حيث تلعب هذه المشاريع دوراً مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان العالم، لذا أصبح خيار دعم وتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة خياراً استراتيجياً حتمياً لدعم الاقتصاد الوطني (محمد، 2016، ص36).

وتعتبر المشاريع الصغرى والمتوسطة أحد التوجهات التي تعتمدها الدولة في تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية والاجتماعية وذلك كونها تؤثر على المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الادخار والإنفاق والحد من مستوى الفقر حيث تساهم هذه المشاريع في القضاء على البطالة ورفع مستوى التوظيف وذلك لقدرتها على تشغيل القوى العاملة وتوفير فرص عمل لإعداد كبيرة من أفراد المجتمع. (النعاس،2010، ص 21)

تمتاز المشاريع الصغرى بأنها أداة تنموية فعالة تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي فهي تمتاز بكثافتها العالية في استخدام الأيدي العاملة مقارنة برأس المال المستثمر فيها وقدرتها العالية في مساهمتها بأجمالي القيمة المضافة فضلاً عن انتشارها الواسع جغرافياً الأمر الذي يجعلها تغطي مناطق واسعة من القطر وتحتوي على أعداد كبيرة من السكان الأمر الذي يؤكد دورها التنموي في الاقتصاد القومي، حيث تمثل المشاريع الصغرى دوراً كبيراً في تنمية الاقتصاد وتزداد الاهتمام بها مع زيادة التقدم الاقتصادي فهي مصدر لتوليد الناتج والدخل وتساهم في توسيع قاعدة النشاط الاقتصادي (مصرف ليبيا المركزي، 2008).

برز دور المشروعات الصغرى في ليبيا لتحقيق التوازنات الاقتصادية وتوسيع القاعدة الإنتاجية منها الصناعية والزراعية ونظرًا لقدرتها على خلق فرص عمل، وتحفيز الابتكار، ولأن ليبيا بحاجة ماسة للتنمية والتطوير فعملت على إيجاد آليات وأطر جديدة تساعد في خلق بيئة عمل مناسبة، فقامت بإصدار العديد من القرارات واللوائح التي تخدم هذه المشروعات ولتسهيل سبل تمويلها، وإنشاء صندوق التشغيل هدفه ضمان إقراض بنسبة (70%) (مفتاح، والشحومي، 2006).

تم تأسيس جهاز جديد خصص لبرنامج التحول للإنتاج، تحت مسمى البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى التابع للمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي، أسند له مهام الإشراف ومتابعة هذه القطاع، بالإضافة إلى عدد من المؤسسات المالية المتخصصة التي تقوم بإقراض هذه المشروعات،(مفتاح، و الشحومي، 2006) وعلى الرغم من التسهيلات والدعم الممنوح لهذه المشروعات إلا أن النتائج المحققة تعتبر متواضعة مقارنة بالتوقعات، وبالتالي فإن هذه المشروعات تحتاج لدراسة وتحليل الجوانب النظرية والعملية، والاستفادة من ذلك في النهوض باقتصادنا الوطني في حال توفر الإدارة الجيدة والقرار الصحيح.

2. الدراسات السابقة:

دراسة (قنديل،1996) تناولت الدراسة مراحل دورة حياة المشروعات الصغيرة في مصر وأساليب تمويلها وتلخصت النتائج بأن أهم المشاكل التي تحول دون النهوض بالمشروعات الصغيرة وهي صعوبة تقديم ضمانات من قبل المستثمرين وارتفاع أسعار الفائدة مع عدم توفر مصادر مناسبة لتمويل هذه المشروعات.

دراسة (المنصوري، 2005) ناقشت الدراسة مشاكل ومعوقات المشروعات الصغيرة وكيفية تفعيل دورها في الاقتصاد الإماراتي والتخفيف من حدة الآثار السلبية للمتغيرات الاقتصادية الحديثة، والاستفادة من المزايا التنافسية لها، وقد قدمت برامج ومقترحات لتمويلها وتطويرها، وقد بينت الدراسة أن المشروعات الصغيرة تخدم أهداف التنمية في الامارات، حيث أنها تساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي وتساهم في زيادة الصادرات ومن ثم زيادة حصيلة النقد الأجنبي، وأوصت الدراسة بوضع إطار عام لتنمية وتطوير هذه المشروعات ودعمها.

دراسة (Nikola Knego, et al., 2005) أوضحت الدراسة دور المشروعات الصغيرة وأهميتها في الاقتصاد الكرواتي، حيث تمثل (95%) من إجمالي المشروعات، وتوظف (2. %) مليون نسمة، وحققت (45.4%) من الإيرادات، وتمركزت في أربعة قطاعات وهي: التجارة، والعقارات، وصناعة المعالجة والتجهيز، والمعمار، ومعظمها في قطاع التجارة، وهذا يجعلها عرضة للمنافسة الأجنبية التي وصلت إلى السوق الكرواتي من خلال عمليات التدويل، كما تعاني هذه المشروعات من نقص الخبرة وسوء الإدارة.

دراسة (أميرة علي مفتاح، 2008) استهدفت الدراسة تحليل معوقات المشروعات الصغيرة في ليبيا، عن طريق دراسة ميدانية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن نسبة كبيرة من هذه المشروعات لا تستخدم الأساليب الحديثة في الإنتاج، ولا توجد خطط مدروسة لتسيير عملية الإنتاج، ولا تعتمد على دراسات وجدوى اقتصادية مُعدة ومنظمة.

دراسة (Kayode, 2013) وتناولت الدراسة تنمية المنشآت الصغيرة المتوسطة ودورها في خفض مستوى الفقر في الدول النامية ودولة نيجيريا، حيث قامت الدراسة بتحليل خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الولاية واختبرت قدرتها على خفض مستوى الفقر، وتشير النتائج إلى أن حجم المنشأة وطبيعة العمل ومصدر رأس المال هي العوامل الرئيسية التي تحدد كلاً من مصادر توليد الدخل وإنتاج الوظائف في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

6-2 دراسة (خالد سليمان، 2015) هدفت الدراسة إلى إبراز دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة، والسبل الكفيلة لمعالجتها، وقد قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية وتوصلت لبعض النتائج أهمها أن غالبية المشروعات الصغيرة تعمل في مجال التجارة والخدمات وبنسبة (90%)، وتبلغ المشروعات غير المرخصة (37.5%) من حجم العينة، كما تبين أن ما نسبته (78%) من المشروعات تعتمد على التمويل الذاتي، في حين تعتمد نحو (15%) على القروض الحكومية، وتعتمد نحو (7%) فقط على تمويل مشترك، ومعظم آراء العينة

7-2 دراسة (مغلية بشير إمنيسي، 2016) بحثت الدراسة في الأثر التنموي المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني، والتعرف على الجهات الممولة لها، وتوصلت لبعض النتائج منها : عدم كفاية القروض والتسهيلات المصرفية لمواجهة احتياجات المشروعات الصغيرة، كما تواجه هذه المشروعات في ليبيا عدة معوقات تتمثل في صعوبات تسويقية ونقص المواد الخام، وقلة المهارات والاعفاءات الضريبية، وأثبتت الدراسة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها دور بارز في توفير فرص عمل للشباب والخريجين وتنويع القاعدة الإنتاجية.

3. الفجوة البحثية:

رغم تعدد الدراسات التي تناولت موضوع المشروعات الصغرى والمتوسطة ودورها في دعم التنمية الاقتصادية في العديد من الدول، إلا أن تلك الدراسات التطبيقية التي تناولت أثر تمويل هذه المشروعات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي ما زالت محدودة، خاصة تلك التي اعتمدت على تحليل قياسي باستخدام بيانات زمنية طويلة نسبياً. كما أن معظم الدراسات السابقة ركزت على الجوانب الوصفية أو الميدانية دون التعمق في قياس العلاقة الكمية بين القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والناتج المحلي الإجمالي. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة لسد هذه الفجوة البحثية من خلال تحليل أثر تمويل المشروعات الصغرى على النمو الاقتصادي في ليبيا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) خلال الفترة (1987–2016).

4. إشكالية البحث

تحظى المشروعات الصغرى باهتمام كبير في الاقتصاديات الحديثة، حيث تنهض الدول بواسطة ما تحققه من نجاح في المشروعات، ويزداد الاهتمام بها مع زيادة التقدم الاقتصادي فهي تساهم في تحسين مستوى الإنماء الاقتصادي والاجتماعي وزيادة الإنتاجية حيث تشكل مجالاً حيوياً لروح المبادرة واستغلال الموارد الأولية المحلية وتساهم في الحد من الفقر، لذلك من الضروري معرفة ما إذا كان للمشروعات الصغرى دوراً فعالاً في النمو الاقتصادي، وبالرغم من اقتناع المهتمين بالشأن الليبي بأهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية لما لهذه المشروعات قدرة عالية في خلق فرص عمل وإسهامها في بناء قاعدة صناعية أساسية تضع الاقتصاد الوطني في مسار النمو، إلا أن مساهمته الفعلية في الاقتصاد الليبي لا زالت أقل من المتوقع نتيجة مجموعة من التحديات التمويلية والتنظيمية والإدارية مع عدم ارتكازها على استراتيجية واضحة ومحددة لتحقيق دورها التنموي في ظل المستجدات العالمية وانعكاسها على بعض الدول النامية بصورة عامة وعلى ليبيا بشكل خاص، فبيئة الأعمال في ليبيا تعمل في غير صالح المشروعات الصغيرة حيث تعاني من التعقيدات الإدارية والمشاكل المؤسسية فذلك شكَّل تحديات أساسية آمام هذه المشروعات، فعدم وجود بيئة داعمة وملائمة كان ولازال سبباً رئيسياً في ضعف وتأخر دورها في النمو الاقتصادي.

وفي ضوء ماتقدم تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور المشروعات الصغيرة في دعم وتحفيز النمو الاقتصادي في ليبيا؟

وبالتالي يمكن صياغة الأسئلة الفرعية:

س1/ هل توجد علاقة بين قروض مصرف التنمية والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1987-2016).

س2/ هل توجد علاقة بين قروض المصرف الريفي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1987-2016).

س3/ هل توجد علاقة بين قروض المصرف الزراعي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1987-2016).

س4/ هل توجد علاقة بين إجمالي القروض والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1987-2016).

س5/ هل توجد علاقة بين توجد علاقة بين نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي (TCR_GDP)والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1987-2016).

5. فرضية الدراسة

1.5 الفرضية الرئيسية

توجد علاقة إيجابية بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1987-2016).

2.5 الفرضيات الفرعية:

أ- الفرضية الأولى: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قروض مصرف التنمية (DEVL) والنمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1987-2016)).

ب- الفرضية الثانية: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قروض المصرف الريفي (AGRL) والنمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1987-2016).

ت- الفرضية الثالثة: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قروض المصرف الزراعي (RURL)والنمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1987-2016)).

ث- الفرضية الرابعة: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي القروض (TCR) والنمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي (GDP)في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1987-2016).

ج- الفرضية الخامسة: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي (TCR_GDP)والنمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي (LGDP)في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1987-2016).

ح- أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ- التعريف بأهمية المشروعات الصغيرة والجهات الممولة ودورها الفعال في تحقيق النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2016).

ب- تحليل واقع المشروعات الصغرى بين مصادر التمويل الممولة للمشروعات الصغرى والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2016).

ت- قياس أثر تمويل المشروعات الصغرى على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2016).

ث- تقديم بعض التوصيات التي ربما تساهم في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة والنهوض بها وتفعيل دورها لتحقيق النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي.

6. أهمية البحث:

أولًا: الأهمية العلمية:

1- تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بموضوع تمويل المشروعات الصغيرة وعلاقته بالنمو الاقتصادي، خاصة في إطار الاقتصاد الليبي.

2- تقدم إطارًا نظريًا وتحليليًا يوضح العلاقة بين تمويل المشروعات الصغيرة ومؤشرات النمو الاقتصادي، بما يدعم الباحثين في الدراسات المستقبلية.

3- تساعد في سد النقص في الدراسات التطبيقية التي تناولت هذا الموضوع في ليبيا خلال الفترة (2000–2016).

4- توفر قاعدة بيانات وتحليلًا يمكن الاستفادة منه في إجراء دراسات مقارنة أو قياسية لاحقة.

ثانيًا: الأهمية العملية

1- تساعد نتائج الدراسة صُنّاع القرار في ليبيا على فهم أثر تمويل المشروعات الصغرى في تحقيق النمو الاقتصادي، بما يدعم تحسين السياسات التمويلية.

2- تساهم في توجيه الجهات الممولة نحو تبني آليات تمويل أكثر كفاءة لدعم المشروعات الصغرى.

3- تقدم مقترحات عملية لمعالجة التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى، مما يعزز من قدرتها على الاستمرار والتوسع.

4- تدعم جهود تنويع الاقتصاد الليبي وتقليل الاعتماد على قطاع النفط من خلال تعزيز دور المشروعات الصغرى.

7. منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة على منهجية علمية تشمل الإطار النظري الذي يتناول المفاهيم الأساسية المرتبطة بالمشروعات الصغرى وتمويلها، والإطار التطبيقي الذي يركز على تحليل وقياس أثر تمويل المشروعات الصغيرة على النمو الاقتصادي في ليبيا ودراسة تطور تمويل المشروعات الصغرى، كما تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى تحديد مجتمع وعينة البحث، والاعتماد على مصادر البيانات والمعلومات الثانوية من التقارير الرسمية والمراجع العلمية ذات الصلة، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف وتحليل واقع تمويل المشروعات الصغرى في الاقتصاد الليبي، بالإضافة إلى استخدام الأسلوب القياسي لقياس أثره على النمو الاقتصادي ممثلًا في الناتج المحلي الإجمالي.

8. حدود البحث:

الحدود المكانية: الاقتصاد الليبي،

الحدود الزمنية: الفترة الزمنية من (1987-2016).

الحدود الموضوعية: تحليل وقياس أثر تمويل المشروعات الصغرى على النمو الاقتصادي في ليبيا

9. الإطار النظري للمشروعات الصغرى والمتوسطة

سيتم في هذا الجانب عرض مفهوم المشروعات الصغرى والمتوسطة وأهميتها ومصادر تمويلها، وأهم معوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة

1.9 ماهية وأهمية المشروعات الصغرى:

يختلف مفهوم المشروعات الصغرى من دولة إلى أخرى وباختلاف التكنولوجيا المستخدمة فيها ويعود ذلك إلى خصوصية وطبيعة إقتصاد كل دولة ودرجة التصنيف فيها، وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (Unido) المشروعات الصغرى بأنها المشروعات التي يعمل فيها من (10 – 50) عامل ويديرها مالك واحد ويتحمل كافة المسؤولية عنها في الأجل القصير والطويل ويعرف البنك الدولي المشروعات الصغيرة جداً التي يعمل فيها أقل من (10) عمال، (الجامعة العربية،2009، ص18)،وتعرف منظمة العمل الدولية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي يصل فيها عدد العاملين من (1 – 50) عامل ويديرها صاحب المشروع (صقر، 2004، ص 10).

وتعرف مؤسسة التمويل الدولية المشاريع الصغيرة بأنها المشاريع التي يصل أقصى استثمار لها مبلغ (2.5) مليون دولار (الجامعة العربية، 2009، ص 18 – 19).

وفي ليبيا لا تختلف وضعية المشروعات الصغيرة عن بقية الدول النامية، حيث لا يوجد تعريف محدد لها، لعدم وجود قانون ينظمها ويعرفها تعريف دقيق (عبيدة، 2015)، وعرفت وفق قرار القوى العاملة رقم 321 لسنة 2002، بأنها مؤسسات إنتاجية وخدمية، وأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث لا يزيد عدد العمال عن (50) عاملاً، و رأسمالها (5) مليون دينار كحد أقصى (ثريا علي الورفلي 2006، ص87)، كما ورد في قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) وفق قرارها (472، 2009)، حيث تم التصنيف وفقاً لمعياري عدد العمالة، ورأس المال، ومن خلال ما قدمته بشأن الأحكام المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة فإن المشروعات الصغيرة هي التي لا يتعدى عدد العاملين فيها عن (25) عامل ولا يتجاوز قيمة القرض الممنوح لها عن مليون دينار، أما المشاريع المتناهية في الصغر فهي التي تتكون من (1- إلى 5) عمال، ولا يزيد رأس مالها عن مائة ألف دينار ليبي، أما المشروعات المتوسطة فهي التي تتكون من (26-إلى 250) عامل ولا يزيد رأس مالها عن 2.5 مليون دينار ليبي.

ويتضح مما سبق عدم وجود تعريف موحد متفق عليه، وهذا ما يضعف الجهود لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة، حيث يصعب التعرف على المشروعات المراد التعامل معها، لذا فالمشروع الصغير مفهوم واسع يشمل كل المؤسسات الاقتصادية الهادفة للربح التي تتميز بقلة عدد العاملية، وانخفاض حجم أصولها الرأسمالية، وتتوافر فيها الموصفات المكانية والمتطلبات التنظيمية والإدارية الملائمة لاستخدام تكنولوجيا حديثة وبقاءه عالية، وعلى نطاق صغير وحدد.

2.9 أهمية المشروعات الصغرى:

تمثل هذه المشروعات أهمية كبيرة للدول المتقدمة والدول النامية، حيث حققت الأولى درجة كبيرة من التقدم والنمو الاقتصادي، بينما لا تزال الثانية تبحث عن مكانتها، فالواقع يظهر أهمية هذه المشروعات حيث تتكامل مع بقية القطاعات في مزيج تنموي يستهدف النهوض باقتصاديات هذه الدول، كما إنها الحافز الآساسي لبناء سياسات واستراتيجيات لإعادة المراكز الصناعية القديمة وتنمية المناطق النائية (عبد الباقي، 2009، ص 39)

ومع التقدم التكنولوجي وزيادة العولمة ازدادت أهمية المشروعات الصغرى وظهرت أجيال جديدة من المشروعات الصغرى التي يمكن الاستفادة من مميزات الاقتصاد العالمي الجديد الذي يسمح بالحصول على المعرفة وتطبيق التكنولوجيا الجديدة ورؤوس الأموال والأسواق في آن واحد

وتتمثل أهمية هذه المشروعات فيما يلي:

أ- تحقيق التنمية الإقليمية: انتشار المشروعات الصغرى يحقق التنمية المتوازنة، ويقلل التفاوت في توزيع الدخل والثروة، ويقلل من ظاهرة الهجرة الداخلية، ومن ثم خلق مجتمعات إنتاجية جديدة تسهم في التوزيع السكاني (Robertson,Paul,2003, P472)

ب- خلق فرص عمل: فالمشروعات الصغيرة هي واحدة من أكبر مصادر التوظيف خاصةً في الدول النامية، وتسهم في تقليل البطالة من خلال تقديم فرص عمل متنوعة تناسب مختلف المهارات.

ت- تعزيز التنوع الاقتصادي: تقلل المشروعات الصغرى من الاعتماد على القطاعات الكبيرة أو الصناعية فقط من خلال تنوع الأنشطة الاقتصادية.

ث- تحسين مستوى المعيشة: من خلال توفير دخل مستدام لأصحاب المشاريع والعاملين بها تساعد المشروعات الصغيرة في تحسين الظروف المعيشية للأفراد.

ج- دعم الاقتصاد المحلي: تساهم في تعزيز الدورة الاقتصادية داخل المجتمعات المحلية من خلال تقديم خدمات ومنتجات لتلبية الاحتياجات المحلية والاستهلاك المحلي، والدخل الناتج عن هذه المشاريع غالباً ما تبقى داخل المجتمعات مما يعزز من قوتها الاقتصادية.

ح- قدرتها على مواجهة الأزمات: بسبب صغر حجم هذه المشروعات فهي مرنة وقادرة على التكيف بمواجهة التغيرات الاقتصادية والبيئية بشكل أسرع مقارنة بالشركات الكبرى.
خ- تلعب المشروعات الصغرى دوراً محورياً في عملية تحول اقتصادات بعض البلدان إلى اقتصاد سوق (محمد، 2016، ص42).

3.9 تجنب فشل المشروعات الصغيرة:

مع تزايد التقدم التقني والفني والمعرفي تزايد شدة المنافسة على أساس الجودة أمام المشروع الصغير وبالتالي فيجب القيام بما يلي لتجنب فشل هذه المشاريع: (دوابه، 2006، ص16)

أ- تقديم القروض وبرامج التدريب وورش العمل التي تغطي جميع الوظائف التي يحتاجها المشروع.
ب- توفير البنية التحتية والمناطق الصناعية من آراضي وعقارات مزودة بالماء والكهرباء وغيرها.
ت- تحقيق التوافق بين القطاع الإنتاجي للمشاريع المخططة والطاقة الإستيعابية المتوقعة للأسواق.
ث- تنمية الموارد البشرية، ويتم ذلك بالتركيز على برامج التدريب وتنمية المهارات الإدارية والمهنية، بما يترتب عليه توفير الكوادر والمتعلمين محلياً.
ج- تقديم الحوافز والإعفاءات الجمركية والضريبية التي تساعد على بقاء ونمو المشروعات الصغيرة.
ح- مواكبة التطورات في إدارة وتخطيط موارد المشروع، وتكنولوجيا المعلومات.

4.9 المعوقات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغرى:

المعوقات الرئيسية: وتتمثل فيما يلي:

أ- المعوقات الإدارية والقانونية الحكومية والفساد الإداري والمالي تشكل عقبات آمام الاستثمار في المشروعات الصغيرة.
ب- صعوبة الوصول للتمويل ونقص رأس المال والسيولة سواء أثناء هذه المشاريع أو خلال مرحلة التشغيل، وعدم وجود مؤسسات حكومية مختصة تعمل على الاستثمار في هذه المشاريع في المدى القصير والطويل (الجامعة العربية، 2009، ص24).
ت- نقص الخبرة: في إدارة المشروعات وتدني كفاءة المالكين أو القائمين على هذه المشاريع بكافة الجوانب الإدارية والقانوني، وقلة الموظفين المؤهلين فنياً وإدارياً وتسويقياً. (الحسيني، 2006، ص31)
ث- سوء الإدارة وضعف المهارات الإدارية والفنية والتسويقية، لأن التخطيط هو أساس نجاح أي مشروع ويبدأ مع فكرة إنشائه.
ج- الضغوط التنافسية نتيجة العولمة، لذا تسعى المشاريع الصغيرة لتحسين وضعها التنافسي وتبني تكنولوجيا حديثة لتتمكن من البقاء بالأسواق العالمية.
ح- عدم وجود مراكز للدراسات تتابع نشاط المشروع في مرحلة تأسيسه ومرحلته المستقبلية وتعمل من داخل المشروع نفسه وتشخيص القدرات التقنية والتحليل المالي وتشخيص القدرة التنافسية للمشروع وجودة انتاجه.
خ- الاعتماد على مصدر وحيد للدخل كالنفط يقلل من الاهتمام بالقطاعات الأخرى . (محمد، 2016، ص33)
د- تتطلب معالجة هذه المعوقات جهوداً لتطوير بيئة الأعمال، وتدريب الكوادر المصرفية، وتسهيل الإجراءات، ودعم البنية التحتية للمعلومات، مما يساهم في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودفع عجلة الاقتصاد.

5.9 الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة في ليبيا:

تعاني المشاريع الصغيرة في ليبيا من معوقات متعددة، أبرزها صعوبات مالية تتعلق بنقص التمويل والسيولة وصعوبة الحصول على قروض، بالإضافة إلى الصعوبات التنظيمية فمعظم المشروعات الصغيرة لم تأخذ الشكل القانوني ولا تملك الهيكل الإداري والتنظيمي حيث تحديات بيئية وقانونية كتعقيد اللوائح وعدم وجود بيئة مواتية للنمو، وضعف البنية التحتية، مثل نقص الخدمات اللوجستية والتقنية، مما يؤثر على كفاءتها التشغيلية ومشاكل إدارية وتشغيلية و نقص الكوادر المؤهلة، بالإضافة إلى وجود صعوبات تسويقية لعدم وجود أجهزة مختصة تتولى إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للتنسيق والمساعدة في التسويق، كما يواجه أصحاب المشاريع الصغيرة معوقات تحد من قرتهم التنافسية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج ونقص التقنية مما يُضعف من مستوى تنافسيتها في السوق، بالإضافة المعوقات الخدمية التي تربك العملية الإنتاجية من ضمنها عدم استقرار التيار الكهربائي في ليبيا وانقطاعه، وعدم توفر البيانات عن فرص الاستثمار المتاحة، حيث أن هناك قصور في المتابعة من قبل الجهات المختصة في منح التراخيص والتمويل، وتتفاقم هذه المشاكل بسبب الوضع السياسي والاقتصادي العام، فأصبحت الدولة الليبية أمام تحديات لإعادة هيكلة اقتصادها، وللنهوض بالمشاريع الصغيرة، ويمكن القول أن المشروعات الصغيرة في ليبيا تمثل أداة لتحقيق النمو الاقتصادي. (محمد، 2016، ص 43)

10. واقع المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الليبي:

كانت بداية المشروعات الصغيرة في ليبيا تتمثل في صورة صناعات تقليدية بسيطة، حرفية يدوية كصناعة النسيج وصناعة الفخار وأدوات الحرث البسيطة، وأغلبها مشروعات تجارية تتمركز في أسواق ومحلات صغيرة، أو المشروعات الخدمية البسيطة كالمطاعم ووسائل النقل والمواصلات وغيرها، حيث ظهرت مرافق جديدة بعد اكتشاف النفط تلبي احتياجات هذا القطاع أدت إلى التوسع الاقتصادي وزيادة في الاستهلاك مثل الصناعات الغذائية القائمة على المنتجات الزراعية، وصناعة المشروبات ومعامل النسيج، وكانت معظم هذه المشروعات ذات طابع أسري كمصدر للدخل (بن حليم، 2006، ص 45)،

وتعد النواة الأولى للأنشطة التجارية والصناعية التي ظهرت فيما بعد، وهي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي لمعظم دول العالم ولاسيما في ليبيا، ناهيك عما تتميز به من قدرات كامنة تدفع بالاقتصاد والمنافسة إلى الأمام، لذا فأعدت خطة تنموية للفترة (1994-2000) استهدفت التركيز على إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة التي تقوم على المواد الخام والمدخلات المحلية، وتعمل على التكامل بين الصناعات القائمة بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير، وفي الفترة (2000 -2005) وضعت خطط تنموية هدفها إعادة هيكلة النشاط الاقتصادي والقطاعات المكونة له من أجل توسيع القاعدة الاقتصادية، وتنوع مصادر الدخل عن طريق الدفع بالمواطنين نحو النشاطات الإنتاجية(المنقوش واخرون، 2025)، إضافة الى ذلك معالجة مشكلة البطالة المتزايدة في صورة باحثين عن عمل لذا فقد صدرت التشريعات والقوانين التي تقضي بإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية والتحول نحو الملكية الفردية والجماعية، وفي الفترة (2005-2008) وضعت برامج تنموية تلخصت أهدافها بتنوع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد والتخفيف من حدة الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل والسماح لأفراد المجتمع المساهمة في النشاطات الإنتاجية، وتوسيع قاعدة الملكية، مع توسيع المدخرات المحلية وتوجيهها نحو مشاريع إنتاجية (المحروق، ص20).

وفي الفترة من سنة 2004 إلى وقتنا الحالي أدرك قطاع القوى العاملة منذ استحداثه مدى أهمية المشروعات الصغيرة في استيعاب القوة العاملة، باعتبارها برنامجاً وطنياً لتشغيل القوى العاملة الوطنية لمكافحة مشكلة البطالة (المبروك، 2025)، وسعياً من القطاع لتفعيل دور المشروعات الصغرى والمتوسطة شكلت لجنة من المتخصصين لتحديد مهام ومسؤوليات القطاعات العامة لتسيير طرق تمويل هذه المشروعات وتسهيل الحصول على القروض وتخفيض الضرائب والرسوم بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني والمالي والمعلوماتي لها (معتوق، 2006، ص22)

و يعد هذا القطاع من أوسع حلقات العمل الخاص حيث أنه يشكل ما يزيد عن نسبة (90%) من المشروعات في ليبيا، وتعد المشروعات الخدمية هي النشاط السائد في أغلب المدن وتهدف الدولة الليبية إلى اعتماد هذه المنشآت لخلق فرص عمل لـــ (75%) من القوى العاملة الليبية وذلك حتى سنة 2025 وإحلال الواردات (25%) فالمشروع الصغير يتيح فرصة اقتصادية جيدة ، وتبرز أهمية المشروعات الصغيرة لاستيعابها للقوى العاملة داخل الاقتصاد الليبي من خلال مقارنة أعداد العاملين بهذه المشروعات بإجمالي أعداد العاملين في ليبيا، ففي عام 2006 وصل عدد إجمالي القوى العاملة في ليبيا إلى حوالي (1.635) مليون عامل كان من ضمنهم (42017) ألف عامل بالمشروعات الصغيرة وبالتالي كانت مساهمتها في إجمالي عدد العاملين ما يقارب (5.06%) عام 2009، وبلغ إجمالي العاملين عام 2022 حوالي (1956939) ألف مستخدم لعام 2022، (مصلحة الإحصاء والتعداد).

ويوضح هيكل الاستخدام في ليبيا استيعاب قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي للنسبة الأكبر من القوى العاملة كما موضح في الجدول التالي ومن ثم قطاع التعليم ويليه قطاع الصحة، بالرغم من الارتفاع الملحوظ في أعداد المواطنات الملتحقات بمؤسسات التعليم العالي في البلاد، إلا أننا نلاحظ بشكلٍ عام اتجاه غالبية القوى العاملة للعمل في الوظائف الإدارية، ومجالات التعليم والصحة والعمل الاجتماعي. ومع الإقرار بوجود اعتبارات اجتماعية وثقافية وصور نمطية تتعلق بنزول المرأة الليبية إلى سوق العمل، إلا أنه يجب إعادة النظر في السياسات التعليمية، وخصائص سوق العمل التي تعيق عمل النساء في قطاعات أكثر تنوعاً.

ويجب القيام بإصلاحات في نظام التعليم والتدريب لتأمين احتياجات قطاع الأعمال من القوى العاملة الماهرة كماً وكيفاً، ودعم سياسات التخطيط العلمي من خلال التأكد من أن الموارد المخصصة للبرامج التعليمية والتدريبية تساعد أصحاب الأعمال في تلبية احتياجاتهم من العمالة الوطنية الماهرة.

الجدول رقم (1): هيكل الاستخدام في ليبيا حسب الأنشطة الاقتصادية (بالآف عامل)

النشاط الاقتصادي	2008		2009		2011		2012	
	عدد العاملين	الأهمية النسبية	عدد العاملين	الأهمية النسبية	عدد العاملين	الأهمية النسبية	عدد العاملين	الأهمية النسبية
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	397898	27.9	22545	27.6	446841	32.1	526783	34.6
قطاع التعليم	456371	32.0	408180	31.1	424795	30.4	487956	32.0
قطاع الصحة	77013	5.4	15443	5.1	87196	6.25	104324	6.8
أنشطة أخرى	5705	0.3	2907	0.2	19313	1.38	262	0.02

المصدر - مصرف ليبيا المركزي، التطورات المحلية، التقرير السنوي العام، السنة المالية 2015.

- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، السنة المالية 2019.

كما بقيت البطالة مستقرّة نسبياً في حدود 18.5% بين عامي 2006 و2019، ويمكن ارجاع نسبة المشتغلين في ليبيا إلي التوسع في تنفيذ العديد من مشاريع وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الليبي وبالتالي زيادة الطلب علي الأيدي العاملة الليبية في سوق العمل ومع ذلك، يظلّ الشباب هم الأكثر تأثّراً حيث أنّ نسبة 69.8% من الشابات بين سنّ الـ15 و24 عاطلات عن العمل، مقارنة بـ 42.3% من الشبان في عام 2019، وفقاً للتقديرات النموذجية لمنظمة العمل

الدولية، وفي نهاية 2019 توقّف إنتاج النفط تقريباً بسبب إغلاق موانئ النفط نتيجةً للنزاع بين الفصائل المتنافسة والهجمات على الموانئ،(منطقة العمل العربية، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية،55،2010).
ولذا المشروعات الصغيرة في ليبيا الإمكانيات تشكل المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي حيث تنتشر هذه المشروعات في كافة المدن والمناطق الليبية، وتعمل بشكل أساسي في الصناعات الغذائية، والاسمنت وغيرها، والفرص متاحة أمامها في مجالات إنتاج، والسياحة وغيرها، ومن هنا فيجب الوقوف على واقع المشروعات من أجل دعمها ومساندتها للاستفادة من مزاياها بشكل أكثر فاعلية.

1.10 تصنيف المشروعات في ليبيا:

تصنف المشروعات إلى ثلاثة أحجام صغيرة ومتوسطة وكبيرة، بحيث حازت المشروعات الصغيرة على نسبة أعلى من حيث توزيع العمال بلغت نسبة (88.5%) سنة 2013 ونسبة (59%) سنة 2015، والمشاريع المتوسطة بلغت نسبة (1.5%) سنة 2013 ونسبة (23%) سنة 2015، أما المشاريع الكبيرة بلغت نسبة (10%) سنة 2013 ونسبة (5%) سنة 2015، وبالرغم من عدم توفر الإحصائيات الدقيقة عن عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلا أنه أشارت بعض المصادر إلى زيادة عدد المشاريع الصغيرة في سنة 2022 وبلغت حوالي 117,828 مشروع (الكتاب الاحصائي، مصلحة الإحصاء والتعداد 2022)، وذلك يؤكد أن الدولة الليبية بدأت فعلاً بالاهتمام بالمشروعات الصغيرة، ومع التقدم التكنولوجي وزيادة العولمة ازداد الاهتمام بها إدراكاً منها بأهمية هذا القطاع ودوره الحيوي في نمو الاقتصاد، وهذا يتطلب المزيد من الرعاية والدعم لهذه المشروعات.

الجدول رقم (2): عدد ونسبة المشروعات في ليبيا سنة 2013

تصنيف المشروعات	العدد	النسبة%
مشروعات صغيرة	148960	88.5
مشروعات متوسطة	3226	1.5
مشروعات كبيرة	16131	10
الإجمالي	168317	%100

المصدر: الكتاب الاحصائي، مصلحة الإحصاء والتعداد 2013.

يتضح من الجدول أعلاه أن المشروعات الصغيرة تشكل النصيب الأكبر وينسبه (88.5%) من إجمالي المشروعات العاملة في ليبيا، وتوزع حسب الأنشطة الاقتصادية كالتالي:

الجدول رقم (3): توزيع المشروعات في ليبيا حسب الأنشطة الاقتصادية

النشاط الاقتصادي	عدد المشاريع الصغيرة	نسبتها لأجمالي عدد الأنشطة
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية	100129	59.5
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	7052	4.2
قطاع التعليم	5622	3.3
قطاع الصحة	2684	1.6
أنشطة أخرى	52830	31.3
الإجمالي	168317	%100

المصدر: الكتاب الإحصائي مصلحة الإحصاء والتعداد، 2013.
مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي 57، 2013.

نلاحظ من الجدول أن المشروعات الصغيرة تتوجه بنسبة كبيرة في نشاط تجارة الجملة وإصلاح المركبات والدراجات حيث بلغت حوالي نسبة (59.5%) من إجمالي الأنشطة، أما نسبة نشاط الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي تتراوح حوالي (4.2%) وباقي الأنشطة اختلفت نسبة توزيع المشروعات الصغيرة بالنسبة حيث تعمل في قطاع التعليم نسبة (3.3%)، وفي قطاع الصحة (1.6%) ونسبة (11.5%) في الصناعات التحويلية.
وأقل نسبة تشارك فيها هذه المشروعات في نشاط صيد الأسماك والزراعة والصيد وذلك بسبب نقص الحرفيين والعاملين في هذه الأنشطة.

11. دور حاضنات الأعمال على تنمية المشروعات الصغيرة:

تهدف الدولة الليبية لتطوير النظام الاقتصادي وإقامة تنمية مستدامة ـوتنويع قاعدة الإنتاج، ووضع خطط ورسمت استراتيجيات تهدف لتحرير الاقتصاد الليبي من هيمنة القطاع العام، وبرز دور حاضنات الأعمال لدعم المشروعات الصغيرة، لتمكنها من النجاح والنمو حتى تكون لها قيمة اقتصادية وقدرة تنافسية بالاعتماد على الذات، ومن أولويات حاضنات الأعمال رعاية ودعم المشروعات الصناعية في مرحلة بدء النمو، حيث لها دور رئيسي في تنمية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية وتحويلها من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التنفيذ، كذلك تعمل الحاضنات على ربط المؤسسات

والجهات المختصة بالمشروعات الصغيرة المحيطة بها، والعمل على تنميتها والتسويق للمنتجات والخدمات التي تقدمها، فتأسيس هذه الحاضنات في ليبيا يرجع لعدة وهي:
تنامي نسبة الفشل في المشروعات الصغيرة المقامة عشوائياً مع ازدياد نسبة البطالة.
الحاجة إلى استثمار نتائج البحث العلمي وتحويلها إلى إلى منتجات وخدمات.
فشل مشروعات القطاع والتحول التدريجي في توجه الاقتصاد الوطني نحو الاقتصاد الخاص.
معظم الشركات التي تم إقامتها داخل الحاضنات الأوروبية بنجاح بعد مضي أكثر من ثلاثة أعوام على إقامتها (محمود حسين الوادي، 2010).

12. دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة خلال الفترة (2000 – 2016)

يمثل القطاع المصرفي أحد الدعائم الرئيسية للنشاط الاقتصادي، فهو آداة مشاركة في نقل الأموال بين المؤسسات والأفراد، وتحتاج المشروعات الصغيرة من أجل تحقيق أهدافها إلى مصادر تمويل لإقتناء الأصول الثابتة في بداية عمرها، بالإضافة إلى تمويل رأس المال العامل إما داخلياً من المؤسسين، أو خارجياً من الأقارب والأصدقاء أو من خلال رأس المال المخاطر، وقد تلجأ للإقراض الخارجي لضمان الإستمرار والتوسع في مراحل لاحقة وتكون البنوك هي الخيار الأول، ونجحت بعض البنوك المتخصصة على المستوى الوطني في خلق أرضية جيدة للتعامل مع هذه المشروعات، خاصة من حيث التمويل، إلا أن معظمها تمول ذاتياً، كما اتجهت ليبيا نحو سياسة تشجيع وإقامة المشروعات الصناعية ورسمت خطط وضعت برامج لدعم هذه التوجهات وسخرت المؤسسات المالية العاملة في ليبيا مثل (مصرف التنمية والمصرف الزراعي، والمصرف الريفي، وغيرها) لدعم هذه المشاريع بمنح القروض والتسهيلات والخدمات المصرفية اللازمة (عطية عبدالواحد سالم، ص 7) وتقدم هذه البنوك المتخصصة في تمول المشروعات الصغيرة الدعم وذلك لتفعيل دورها التنموي في الاقتصاد الليبي كالتالي :

مصرف التنمية: بدأ مصرف التنمية نشاطه في سنة 1981 كمصرف متخصص، ويهدف لزيادة الإنتاجية من خلال توفير التمويل اللازم لإقامة المشروعات الإنتاجية، ذات الجدوى الاقتصادية في مجالات الصناعة والزراعة والسياحة، وبلغ عدد الفروع العاملة في ليبيا نهاية سنة (2000) نحو (23) فرعاً موزعة على مختلف المناطق، وتعهد المصرف على تعزيز الاستثمارات في ليبيا لتنويع القاعدة الاقتصادية بما يساهم في خلق فرص عمل وتحقيق المساهمة في مسيرة التنمية الاقتصادية بالبلاد (بركة، 2013، ص 220).

كما تبين من الإحصائيات المتوفرة من مصرف التنمية بخصوص تنفيذ القرارين ذات الأرقام (115) و(20) لسنتي (2001) و (2005) فقد وصلت القيمة المنفذة حوالي (579) مليون دينار ليبي واستفاد منها حوالي (22444) مواطن، (عبد الواحد، 2006، ص 7).

كما واصل مصرف التنمية منح القروض وتمويل القطاع الصناعي والخدمي والانتاجي وتشجيع المشروعات التي تستخدم الأساليب الحديثة في التصنيع، وتستخدم المواد الخام المتوفرة محلياً، مع توسع دائرة نشاطه لتشمل وسائل النقل والخدمات الصحية والبناء والتشييد والمواد الغذائية والقيام بدور فاعل في التنمية الاقتصادية والصناعية.

المصرف الزراعي: أسس المصرف الزراعي سنة (1955) باسم البنك الزراعي الوطني وقدر برأس مال قدره مليون دينار ليبي، وهو من أقدم المصارف الوطنية المتخصصة في ليبيا، ويقوم المصرف الزراعي بدور أساسي في عملية تنمية الانتاج الزراعي والحيواني للمزارعين واللبيين الأفراد، وتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية في حدود السياسة العامة للدولة، ويقدم خدماته الائتمانية والمصرفية من خلال (45) فرعاً، موزعة على كافة مناطق ليبيا (النعاس، 2010، ص37).

وتشير البيانات أن القروض الإنتاجية الممنوحة من المصرف الزراعي استهدفت تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة بالقطاع الزراعي ومشروعات الثروة الحيوانية والبحرية لدعم الحركة التنموية، للنهوض بإنتاجية هذا القطاع، ويوضح الجدول التالي قيم القروض الممنوحة حسب مجالات الاستثمار حيث بلغت قيمتها في سنة (2005) نحو (75) مليون دينار ليبي موجهة لتربية المواشي وللاستفادة من لحومها ومن الألبان ومشتقاته، واستخدام جلودها في الصناعات التحويلية لتحقيق الإكتفاء الذاتي، كما وقيمة (12) مليون دينار قيمة القروض الموجهة لتمويل أنشطة استثمارية لغرض تربية الأسماك وتوفير كل مستلزمات الصيد، ورفع من الإنتاجية، و(16) مليون دينار ليبي لتنمية وتطوير مصادر المياه، وفي سنة (2006) بلغت القروض الممنوحة لشراء مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني حوالي (10) مليون دينار ليبي، وقيمة (5) مليون دينار ليبي من القروض خصصت لتربية الدواجن وهذه القروض لها أهمية للمساهمة في توفير اللحوم البيضاء والبيض للسوق المحلي، وبلغت القروض الممنوحة لتوفير المعدات الزراعية والآلات الخاصة بالإنتاج الزراعي قيمة (2) مليون دينار ليبي لنفس السنة.

وفي سنة (2007) ارتفعت قيمة القروض الممنوحة لتمويل المشاريع الزراعية حيث بلغت قيمة حوالي (32.7) مليون دينار ليبي لتنمية واستغلال المياه الجوفية وانشاء الجوابي والاستفادة من مياه الأمطار، كما منح المصرف قيمة (27.7) مليون دينار ليبي للحصول على الآلات الزراعية والمعدات ومستلزمات الزراعة، وبلغت قيمة القروض الممنوحة لإقامة مصانع تحويلية أهمها مصانع الدقيق والأعلاف والصناعات الغذائية قيمة (24) مليون دينار ليبي لنفس السنة.

ج- المصرف الريفي : أُنشئ المصرف الريفي سنة (2000) بموجب قانون رقم (21)، يقدر رأس ماله (100 مليون دينار ليبي) لإقراض ذوي الدخل المحدود، ومقره الرئيسي في مدينة هون، كما بلغت عدد المشاريع التي موّلها عدد

(23399 مشروع صغير تقدر قيمتها (9211300) دينار ليبي، كم يقدم المصرف قروض ميسرة عينية ونقدية لذي الدخل المحدود في المجالات الإنتاجية الزراعية، الثروة البحرية والثروة البحرية والثروة البحرية والثروة الحيوانية، وفي المجال الصناعي والخدمي والمجال الحرفي، كما يُعد أحد دعائم الاقتصاد الوطني إذ يسهم في تمويل المشاريع الاقتصادية المختلفة التي يمارسها القطاع الخاص الفردية والأسرية، وتقديم المساعدة والمشورة الفنية للمستفيدين، فهو يتيح الفرصة لذوي الدخل المحدود والباحثين عن عمل لمزاولة أنشطة اقتصادية إنتاجية وخدمية بمنحهم قروض صغيرة بشروط ميسرة بهدف رفع مستواهم المعيشي.

الجدول رقم (4): بعض القروض الممنوحة من المصرف الزراعي حسب مجالات الإستثمار للسنوات (2005-2006 -2007)

السنة	القروض الممنوحة	النشاط الإنتاجي
2005	75 مليون دينار	لتربية المواشي وللاستفادة من اللحوم الحمراء والألبان ومشتقاتها ومن جلودها.
	12 مليون دينار	لتمويل مشاريع تربية الأسماك، وتوفير كل مستلزمات الصيد البحري.
	16 مليون دينار	لإراض تنمية واستغلال المياه الجوفية كحفر الآبار الجوفية الجديدة والبديلة.
2006	10 مليون دينار	لغرض الحصول على الأعلاف والأسمدة لتربية وإنتاج الدواجن.
	5 مليون دينار	لغرض تربية الدواجن والحصول على اللحوم والبيض.
	2 مليون دينار	لتوفير المستلزمات والآلات الزراعية والمواسير الخاصة بالإنتاج الزراعي.
2007	32.7 مليون دينار	تنمية واستغلال المياه الجوفية، والاستفادة من مياه الأمطار.
	27.7 مليون دينار	لتوفير الآلات والجرارات الزراعية، ومعدات الصوبات الزراعية والمضخات.
	24 مليون دينار	لإنشاء مصانع تحويلية مثل مصانع الدقيق والأعلاف، والصناعات الغذائية

المصدر: قروض المصرف الزراعي إدارة المصرف الزراعي.

تأثير القروض الممنوحة من المصارف (مصرف التنمية والمصرف الزراعي والمصرف الريفي) على الناتج المحلي الإجمالي:

يُلاحظ من الجدول أدناه أثر القروض الممنوحة من المصارف لتمويل المشاريع الصغيرة على الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ حجم القروض لسنة (2001) قيمة (35354.2) دينار ليبي وازدادت قيمتها سنة (2002) إلى (81016.6) دينار ليبي وازدادت أيضاً قيمة الناتج المحلي الإجمالي سنة (2004) إلى القيمة (15615.2) دينار ليبي، تقدر بنسبة (0.76%)، أما بالنسبة لسنة (2004) يلاحظ انخفاض إجمالي القروض الممنوحة من مصرف (التنمية والزراعي والريفي) فيصاحب ذلك انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لسنة (2005)، وازدادت قيمة القروض سنة (2006) من (370600.3) إلى القيمة (378157.9) سنة (2007) ويلاحظ ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة (من 14378.3 إلى 16039.6)

وإن انخفاض إجمالي القروض لسنة (2008) بقيمة (120548.5) مقارنة بسنة (2007) يقابل هذا الانخفاض بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي لسنة (2010) بنسبة (0.39%)، وفي سنة 2013 ارتفعت قيمة هذه القروض من القيمة (26029) دينار ليبي، إلى القيمة (28715.1) دينار ليبي وفي المقابل انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من القيمة (95823.4) دينار ليبي إلى القيمة (73743) دينار ليبي، وهذا الانخفاض يعود إلى عوامل أخرى.

ومن خلال الجدول السابق تبين أن القروض الممنوحة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تُؤثر في حجم الناتج المحلي الإجمالي، مع هذا التأثير تبين أن هناك انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من الزيادة في إجمالي القروض لعل ذلك يعود إلى عوامل أخرى تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (5): القروض الممنوحة من مصرف (التنمية، الزراعي، الريفي) وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2016)

السنوات	إجمالي القروض للمصارف (التنمية الزراعي، الريفي) بالألف دينار	النسبة المئوية للقروض%	الناتج المحلي الإجمالي بالألف دينار	النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي %
2000	24461.2	1.09	15828.3	2.74
2001	35354.2	1.57	17376.8	3.01
2002	81016.6	3.61	13409.9	2.32
2003	94984.5	4.23	12791.2	2.22
2004	71120.8	3.17	15615.2	2.71
2005	396209	17.66	14804.5	72.5
2006	370600.3	16.52	14378.3	2.49

2.78	16039.6	16.86	378157.9	2007
2.65	15284.2	5.37	120548.5	2008
4.81	27712.3	8.28	185910.8	2009
3.81	21986.1	8.03	180307.6	2010
44.0	23294.2	8.01	179691.8	2011
9.09	52344.2	2.96	66562.4	2012
16.64	95823.4	1.16	26029	2013
12.81	73743	1.28	28715.1	2014
12.70	73121.7	0.13	3108.7	2015
112.5	72031.4	0	0	2016
	575584.3		2242778.4	المجموع

المصدر: - الناتج المحلي الإجمالي، وقروض مصرف التنمية والمصرف الريفي، إدارة البحوث والإحصاء النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي، قروض المصرف الزراعي إدارة المصرف الزراعي، النسب حسبت من قبل الباحثة.

الجدول رقم (6): القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (قروض مصرف التنمية والمصرف الزراعي والمصرف الريفي)

السنوات	قروض مصرف التنمية	قروض المصرف الزراعي	قروض المصرف الريفي
2000	20721.2	3740	0
2001	31704.2	3650	0
2002	69166.6	11850	0
2003	77825.7	7999.8	9159
2004	36022.8	7860	27238
2005	254408	37536	104265
2006	177476.3	48070	145054
2007	221939.9	24230	131988
2008	60968.5	24377	35203
2009	86784.7	32505	66621.1
2010	89470.3	34001.1	56836.2
2011	121115.2	11921	46655.6
2012	51436.4	12246.1	2879.9
2013	25428.9	0	600.1
2014	28319.2	0	395.9
2015	2737.2	0	371.5
2016	0	0	0

المصدر: - قروض مصرف التنمية والمصرف الريفي، إدارة البحوث والاحصاء، تقارير مصرف ليبيا المركزي سنوات مختلفة.

- قروض المصرف الزراعي، إدارة المصرف الزراعي

13. الإطار العملي للبحث

إن الهدف الأساسي للبحث هو قياس أثر تمويل المشروعات الصغرى على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000–2016) ولتحقيق هذا الهدف فإننا قبل نقوم بتحليل خصائص السلسلة أولا لمعرفة الاختبار المناسب من اختبارات الاستقرارية وعلى ضوء النتائج نقوم باستخدام المنهجية المناسبة لتحقيق هدف البحث.

1.13 تحليل خصائص السلسلة

يظهر الرسم البياني من خلال الشكل رقم (1)، أن السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي (LGDP)، قروض مصرف التنمية (LDEVL)، قروض المصرف الريفي (LAGRL)، قروض المصرف الزراعي(LRURL)، إجمالي القروض (LTCR)، ونسبة القروض من الناتج (TCR_GDP)غير مستقرة في المستوى، وذلك للأسباب التالية:

أ- وجود اتجاه عام في معظم المتغيرات، وتقلبات حادة خصوصًا في متغيرات القروض، بالإضافة إلى ارتفاعات وانخفاضات وانكسارات هيكلية مفاجئة مرتبطة بالسياسات والظروف الاقتصادية، وهذا وارد جدًا في بيانات الاقتصاد الليبي.

ب- يظهر الناتج المحلي الإجمالي اتجاه تصاعدي مع تقلبات حادة وهو لا يدور حول المتوسط.

ت- قروض التنمية منعدمة حتى بداية الألفية وقفزة حادة 2004 ثم انهيار واضح بعد 2011، وهو يدل على وجود انكسار هيكلي واضح خلال 2004 لسلسلة قروض مصرف التنمية.

ث- أما قروض الزراعة فتظهر القيم أنها قيم صغيرة جدا لفترات طويلة، وتقلبات حادة ومن ثم ارتفاع قليل، ليعود للصفر في السنوات الأخيرة، مما يدل على وجود انكسار هيكلي محتمل لسلسلة قروض مصرف الزراعة

ج- أما قروض الريفية فغياب شبه كامل لفترات طويلة، ومن ثم قفزة كبيرة لفترة قصيرة، ومن ثم يعود للانهيار، والذي يدل على سلوك غير منتظم مما يدل على وجود انكسار هيكلي واضح.
ح- إجمالي القروض تتبع قروض التنمية بقفزات حادة ثم انهيار والذي يدل على وجود انكسار هيكلي.
خ- أما نسبة إجمالي القروض للناتج فهي أكثر استقرار ولا توجد قفزات واضحة كباقي المتغيرات.

من هنا يمكن القول أن غالبية السلاسل الزمنية من خلال شكلها البياني تظهر وجود انكسارات هيكلية، وتباين واضح خلال لبيانات كل السلاسل، وأنها تمنح في بيئة غير مستقرة، وتعاني من ضعف في المتابعة، عدم الاستقرار والتباين بالإضافة إلى وجود مشاهدات صفرية في هذه النتائج تُلزم ان يتم استخدام اللوغاريتم لبعض المتغيرات لهدف تقليل التباين وتحقيق التقارب وتوضيح الاتجاه العام للسلسلة مع بقاء علي متغير نسبة القروض إلى الناتج علي ماهي عليه دون تحويل لوغاريتم لكونها تعبر عن مؤشر ولا تستدعي التحويل، وهنا نشير إلى أنه تم استخدام طريقتين للمعالجة:

أ- نظرا لوجود قيم صفرية لفترات حقيقية تعكس عدم منح قروض خلال هذه السنوات فإن اللوغاريتم الطبيعي لن يكون معرفا خلالها، لذلك تم استخدام log(x+1) للحفاظ على المشاهدات.
ب- استخدام اختبارات الاستقرارية الخاصة بالانكسارات الهيكلية حتى لا يصبح هناك تحيز تجاه رفض فرض العدم، حيث أن اختبارات الاستقرارية العادية كديكي فولر او فليبس بيرون تصبح في هذه الحالة غير مجدية ويلزم استخدام الاختبارات الخاصة التي تتعامل مع الانكسارات الهيكلية.

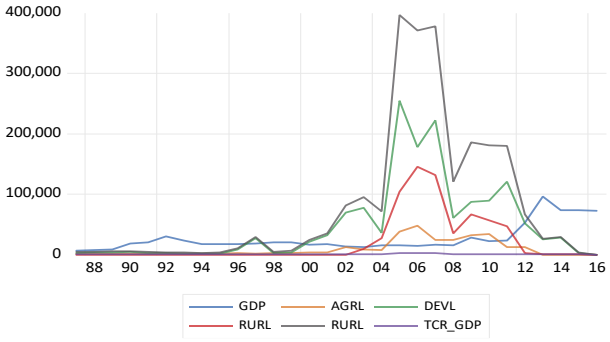

الشكل رقم (1): يوضح الرسم البياني لمتغيرات النموذج
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات Eviews.13

2.13 اختبارات الاستقرارية:

أكدت الأدبيات الاقتصادية أن اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF) وPhillips– Perron قد تكون غير مجدية بحيث تكون منحازة تجاه رفض فرضية العدم إذا كانت هناك انكسارات هيكلية في السلاسل الزمنية، أي بمعنى أنه إذا كانت هناك انكسارات سواء في المستوى او الاتجاه أو كليهما، بسبب أزمات اقتصادية أو تغييرات سياسية أو صدمات هيكلية، فإن هذه الاختبارات تصبح غير قادرة على كشف الاستقرارية الحقيقية(Perron, 1989)

تدعم برمجية EViews (الإصدار 13) تنفيذ هذه الاختبارات التي تأخذ في الحسبان الانكسارات الهيكلية من خلال ما يسمى Unit Root Test with a Breakpoint، حيث يتم دمج متغيرات تحتوي على صدمات (dummy break variables) في معادلة اختبار ديكي–فولر، ويمكن أن يكون الانكسار في المستوى فقط، أو الاتجاه فقط، أو كليهما اعتمادًا على طبيعة السلسلة. وتوضح النماذج الثلاثة اشكال مختلفة لإنكسارات:

$$\Delta y_t = \mu + \theta DU_t + \beta y_{t-1} + \sum_{j=1}^{K} d_j \Delta y_{t-j} + \mathcal{E}_t \quad \ldots. A \text{ النموذج}$$

$$\Delta y_t = \mu + \gamma DT_t + \beta y_{t-1} + \sum_{j=1}^{K} d_j \Delta y_{t-j} + \mathcal{E}_t \ldots\ldots\ldots B \text{النموذج}$$

$$\Delta y_t = \mu + \theta DU_t + \gamma DT_t + \beta y_{t-1} + \sum_{j=1}^{K} d_j \Delta y_{t-j} + \mathcal{E}_t \quad \ldots. C \text{ النموذج}$$

حيث:

Δy_t: التغير في السلسلة الزمنية عند الزمن t

μ: ثابت.

βy_{t-1}: تأثير القيمة السابقة للسلسلة الزمنية.

βt: تاريخ الانكسار

DU_t: متغير وهمي للمستوى.

DT_t: متغير وهمي للإتجاه.

$\sum_{j=1}^{K} d_j \Delta y_{t-j}$: تأثير التغيرات السابقة.

$\mathcal{E}_t$: الخطأ العشوائي.

وبالتالي عند استخدام أحد هذه النماذج في اختبارات الاستقرارية يعطي نتائج أكثر موثوقية عند التعامل مع السلاسل الزمنية غير المستقرة والتي بها انكسارات هيكلية وهو ما تم أخذه بعين الاعتبار عند تحليل استقرار السلاسل الزمنية لهذا البحث (Glynn & Perera, 2007).

ويقوم هذا الاختبار على فرضين:

الفرض الصفري وينص على أن السلسلة الزمنية تحتوي على جذر وحدة، أي أنها غير مستقرة حتى مع السماح بوجود انكسار هيكلي، أما الفرض البديل فينص على أن السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر وحدة، أي أنها مستقرة حول اتجاهها مع وجود الانكسار.

فإذا كانت القيمة المطلقة لإحصاءة الاختبار أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (5 %) فإننا نرفض الفرض الصفري، أما إذا كانت القيمة المطلقة لإحصاءة الاختبار أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (5%)، فإننا لا نستطيع رفض فرض العدم ويوضح الجدول رقم (07) نتائج اختبارات جذر الوحدة مع الانكسار الهيكلي وتشير نتائج اختبارات جذر الوحدة مع السماح بوجود انكسار هيكلي إلى أن جميع المتغيرات محل الدراسة غير ساكنة في المستوى، لكنها تصبح ساكنة بعد أخذ الفرق الأول، وبناءً عليه فإن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I~(1) كما تكشف تواريخ الانكسار عن ارتباطها بفترات شهد فيها الاقتصاد الليبي تحولات اقتصادية وسياسية مهمة، الأمر الذي يبرر إدراج الانكسارات الهيكلية ضمن اختبارات الاستقرارية.

الجدول رقم (7): جدول نتائج اختبارات جذر الوحدة مع الانكسار الهيكلي

المتغير	سنة الانكسار	إحصائية الاختبار	القيمة الحرجة 5%	Prob.	درجة التكامل
LGDP	—	-4.577	-1.953	0.0001	I~(1)
LDEVL	2015	-7.315	-4.444	<0.01	I~(1)
LAGRL	2013	-15.544	-4.860	<0.01	I~(1)
LRURL	2003	-6.462	-4.860	<0.01	I~(1)
LTCR	2016	-4.893	-4.860	0.045	I~(1)
TCR_GDP	2008	-6.338	-4.860	<0.01	I~(1)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برمجية EViews.13

ومن خلال نتائج اختبارات الاسقرارية فإنه يمكن اختبار التكامل المشترك المناسب لهذه الحالة هو اختبار ARDL ولوجود المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى والذي يشترط هذا الاختبار أن يكون المتغير التابع متكامل من الدرجة الأولى، بالإضافة إلى أنه تم استخدام لوغاريتمات لبعض المتغيرات فإن اختبار (ARDL) مناسب لهذا النموذج. بعد التأكد من درجة التكامل للمتغيرات، يتم تحديد فترات الإبطاء المثلى لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL)، وتُعد هذه الخطوة ضرورية لضمان سلامة النموذج وللحصول على تقديرات سليمة وخالية من المشاكل القياسية، وقد تم الاعتماد على معيار شوارتز (SIC) نظرًا لملاءمته للعينات الصغيرة وميله إلى اختيار نماذج أكثر اختصارًا كما أنه متشدد في اختيار فقرات الإبطاء، وبناءً على أقل قيمة تم الحصول عليها للمعيار، تم تحديد الإبطاء الأمثل الذي سيتم استخدامه في اختبار الحدود وتقدير علاقات الأجلين القصير والطويل، وتشير البيانات الظاهرة في الجدول رقم (08) والذي يوضح تحديد فترة الإبطاء المناسبة للنموذج أنه تم تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى بالاعتماد على مجموعة من معايير، وهي معيار أكايك(AIC)، معيار شوارتز(SC)، معيار هانن-كوين(HQ)، وخطأ التنبؤ النهائي(FPE)، إضافة إلى اختبار نسبة الاحتمال(LR) وقد أظهرت النتائج اتفاق جميع المعايير على اختيار فترة إبطاء، حيث سجلت أقل فترات إبطاء وظهرت علامة النجمة عند الإبطاء الثاني، وبناءً عليه تم اعتماد فترة إبطاء (2) في تقدير نموذج(ARDL) ، بما يضمن تمثيل الديناميكيات الزمنية بشكل مناسب دون فقدان لدرجات الحرية.

الجدول رقم (8): نتائج تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-364.7728	NA	50.59513	26.62663	27.00726	26.74299
1	-227.6772	186.0583	0.330045	21.40552	24.83118	22.45278
2	-118.3428	85.90561*	0.050802*	18.16734*	24.63805*	20.14550*

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برمجية EViews.13.

3.13 اختبار فرضيات البحث:

يقوم البحث على اختبار فرضية البحث الرئيسية والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل المشروعات الصغرى والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1987-2016) ولاختبار هذه الفرضية تم التأكد من استقرار السلاسل الزمنية ومن ثم تم تحديد فترة الإبطاء المناسبة من أجل اختبار التكامل المشترك

بعد تحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية وتأكيد أنها متكاملة من الدرجة الأولى(1)~I ، تصبح الفرضيات المتعلقة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات البحث قابلة للاختبار باستخدام اختبار الحدود(Bounds Test)، هذا الاختبار هو جزء رئيسي من منهجية نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) ، وقد طُوِّر ليتعامل مع سلاسل زمنية ذات درجات تكامل مختلفة دون الحاجة إلى شروط صارمة.(Pesaran et al., 2001).

يقوم اختبار الحدود على تقدير نموذج(ARDL)، ومن ثم فحص ما إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وذلك من خلال مقارنة قيمة إحصاء (F) المحسوبة من النموذج بالقيم الحرجة العليا والدنيا، فإذا إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى فهذا يعني أنه وجود تكامل مشترك بين المتغيرات أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت قيمة إحصاء (F) المحسوبة من النموذج أقل من الحد الأدنى فإن هذا يعني أنه لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات البحث، وأما إذا كانت قيمة إحصاء (F) المحسوبة من النموذج بين الحدين الأعلى والأدنى تكون النتيجة غير حاسمة .(Pesaran et al., 2001)

وتعد هذه الخطوة رئيسية في اختبار فرضيات البحث، إذ أنها تحدد ما إذا كانت العلاقات النظرية بين تمويل المشروعات الصغرى والنمو الاقتصادي تتحقق بناء على بيانات البحث على المدى الطويل، وهو ما يمثل الأساس لبقية تحليلات الأجل الطويل والقصير في البحث

4.13 اختبار الحدود:

يقوم هذا الاختبار على فرضتين ينص فرضها العدم علي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات البحث أي لا يوجد تكامل مشترك مقابل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. أظهرت نتائج اختبار الحدود أن قيمة إحصاءة (F) بلغت (4.0902)، وهي أعلى من القيمة الحرجة العليا عند مستوى معنوية (5 %) والبالغة (3.110)، وعليه يتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وبالتالي فإن هذه النتيجة تؤكد وجود تكامل مشترك بين تمويل المشروعات الصغرى والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1987-2016) ويعني ذلك من الناحية الاقتصادية أن تمويل المشروعات الصغرى يرتبط بالناتج المحلي الإجمالي بعلاقة توازنية في الأجل الطويل، بحيث إن أي انحراف في الأجل القصير يمكن أن يتم تصحيحه بمرور الوقت، كما تظهر النتائج أنه يوجد ترابط بين متغيرات البحث وبناءً على ذلك يمكن الاعتماد عليها لتقدير معاملات الأجل الطويل ونموذج تصحيح الخطأ، ويوضح الجدول رقم (09) نتائج اختبار الحدود بين متغيرات البحث.

الجدول رقم (9): نتائج اختبار الحدود بين متغيرات البحث

فرض العدم	F إحصائية المحسوبة	الحد الأدنى I(0) عند 5%	الحد الأعلى I(1) عند 5%	القرار الإحصائي	النتيجة
لا توجد علاقة طويلة الأجل بين تمويل المشروعات الصغرى والنمو الاقتصادي	4.090	1.910	3.110	نرفض H_0	توجد علاقة توازنيه طويلة الأجل

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برمجية EViews.13.

5.13 تقدير معلمات الأجل الطويل لمتغيرات البحث

من خلال نتائج اختبار الحدود والتي أكدت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات البحث، تمكننا هذه النتائج من الانتقال إلى تقدير معاملات الأجل الطويل من خلال نموذج(ARDL)، وذلك من أجل تحديد طبيعة العلاقة بين تمويل المشروعات الصغرى والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1987-2016)، من حيث اتجاه التأثير وحجم المعلمات ومدى معنويته الإحصائية.

كما تمثل معاملات الأجل الطويل، الأثر التراكمي للتغير في متغيرات التمويل للمشروعات الصغرى على النمو الاقتصاد معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي، حيث تعكس كيفية استجابة النمو الاقتصادي للتحولات المستمرة في حجم القروض الموجهة للمشروعات الصغرى، وبناءً على ذلك فإن تفسير هذه المعاملات يسمح بتقييم مدى فاعلية سياسات التمويل في دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار التنموي على المدى البعيد.

من خلال نتائج نموذج (ARDL) وتحليل العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين السلاسل الزمنية للنمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وقروض مصرف التنمية (DEVL)، وقروض المصرف الريفي (AGRL)، وقروض المصرف الزراعي (RURL)، وإجمالي القروض (TCR)، ونسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي (TCR_GDP)، تم اختبار الفرضيات التالية:

1. الفرضية الأولى: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قروض مصرف التنمية (DEVL) والنمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(1987–2016)
2. الفرضية الثانية: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قروض المصرف الريفي (AGRL) والنمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1987–2016)
3. الفرضية الثالثة: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قروض المصرف الزراعي (RURL)والنمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي (GDP)في الاقتصاد الليبي خلال الفترة.(1987–2016))

4. الفرضية الرابعة: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي القروض (TCR) والنمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي (GDP)في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(2016–1987)

5. الفرضية الخامسة: (توجد علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي (TCR_GDP)والنمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي (LGDP)في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2016-1987))

ومن خلال نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل تظهر نتائج اختبار الفرضيات أن العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2016–1987) تختلف باختلاف نوع القروض وكفاءة توجيهها، في ظل تأثير واضح للصدمات الهيكلية وذلك كالتالي:

1. معامل قروض مصرف التنمية في النموذج المقدر غير معنوي إحصائيا عند مستوى (5 %)، حيث كانت قيمة المعامل (0.5039) بقيمة احتمالية (0.6772)، والذي لا يعني بالضرورة غياب دور قروض مصرف التنمية الاقتصادي، إلا أنه قد يعكس محدودية كفاءتها في تحويل الموارد المالية إلى استثمارات إنتاجية ذات أثر مستدام على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى أنه يمكن أن يكون ذلك ناتجًا عن ضعف البيئة المؤسسية، وعلى استخدام هذه القروض في غير مجالها الصحيح، إضافة إلى أن تأثير الصدمات الهيكلية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي قد يكون له السبب في إضعاف العلاقة الإحصائية،، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الأولى التي تنص علي أنه (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قروض مصرف التنمية والنمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2016-1987)).

2. معامل قروض المصرف الزراعي LAGRL(-1) كان موجبًا ومعنويًا إحصائيا عند (1%)، حيث كانت (1.3938) بقيمة احتمالية (0.0000) وهو ما يدل علي وجود علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين القروض الزراعية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، مما يشير إلى أن القروض الزراعية كانت موجهة نحو أنشطة إنتاجية حقيقية مقارنة بالقروض الأخرى الأمر الذي عزز من أثرها علي الاقتصاد، وبالتالي نقبل الفرضية الثانية التي تنص على أنه (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قروض المصرف الزراعي والنمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2016–1987)).

3. معامل قروض المصرف الريفي سالبًا ومعنويًا إحصائيًا عند مستوى (1%)، حيث بلغت قيمة المعامل (2.225 -) وبقيمة احتمال (0.0000)، مما يشير إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين قروض المصرف الريفي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل في الاقتصاد الليبي، هذه العلاقة العكسية قد تكون بسبب ضعف كفاءة التوظيف للقروض الريفية، توجيه هذه القروض لأغراض استهلاكية بدلًا من الأنشطة الإنتاجية، محدودية البنية التحتية الداعمة للنشاط الريفي، ضعف منظومة المتابعة والرقابة، بالإضافة إلى أنه يمكن ربط هذه النتيجة بطبيعة البيئة المؤسسية والاقتصادية خلال بعض فترات الدراسة، خاصة في ظل عدم الاستقرار السياسي الذي قد يكون له أثر على كفاءة تنفيذ البرامج التمويلية، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الثالثة التي تنص على أنه (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قروض المصرف الريفي والنمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2016–1987)، إلا أن طبيعة العلاقة جاءت سلبية وليست إيجابية.

4. معامل إجمالي القروض جاء سالبًا وغير معنوي إحصائيًا عند مستوى (5 %)، حيث بلغت قيمة المعامل (0.5106-) وباحتمال (0.6914)، مما يشير إلى عدم وجود أثر إحصائي واضح لإجمالي القروض على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وتعكس هذه النتيجة أن التوسع الكمي في الائتمان المصرفي لا يؤدي بالضرورة إلى النمو الاقتصادي، خاصة إذا لم يكن هذا التوسع مصحوبا بكفاءة في تخصيص الموارد وتوجيهها نحو قطاعات انتاجية حقيقية، بالتالي فإننا نرفض الفرضية الرابعة التي تنص على أنه (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي القروض والنمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة .(2016–1987))

5. معامل نسبة القروض إلى الناتج المحلي سالبًا ومعنويا إحصائيا عند مستوى (5 %)، حيث بلغت قيمة المعامل (0.0051 -) وبقيمة احتمالية (0.0215)، مما يشير إلى أن التوسع الائتماني كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي له أثر سلبي على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي وذلك لأن الإفراط في التوسع الائتماني قد يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وزيادة الديون واختلال في التوازنات المالية، بالتالي فإننا نقبل الفرضية الخامسة التي تنص على أنه (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي (TCR_GDP) والنمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2016–1987))

6. معامل الصدمة الهيكلية 2004 موجب ومعنوي عند (1 %)، بقيمة احتمالية (0.000)، مما يشير إلى وجود تأثير إيجابي للصدمات الهيكلية في هذه السنة حيث تم فيها رفع العقوبات الدولية وعودة الاستثمارات النفطية وتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية.

7. معامل الصدمة الهيكلية 2008 سالبًا ومعنويًا عند مستوى (1%)، مما يعكس الأثر السلبي للأزمة المالية العالمية وما صاحبها من تقلبات في أسعار النفط وتراجع في النشاط الاقتصادي.

8. معامل الصدمة الهيكلية سنة 2011 غير معنوي إحصائيًا حيث بلغت قيمته الاحتمالية (0.9263)، مما يعني أنه رغم التغيرات السياسية والاقتصادية الحادة في هذه السنة، فإن أثرها لم يكن معنويًا في النموذج المقدر طويل الأجل، وهو ما قد يرجع إلى امتصاص الأثر عبر متغيرات أخرى

وبناءً على نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل، يتضح أن أثر التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي ليس موحدًا، بل يختلف باختلاف نوع القروض وكفاءة توجيهها، حيث تبين أن القروض الزراعية تساهم إيجابيًا في دعم النمو الاقتصادي، في حين أن القروض الريفية والتنموية وبعض أشكال التوسع الائتماني الكلي قد تؤثر سلبًا على الناتج المحلي الإجمالي، كما أظهرت النتائج وجود تأثير واضح للصدمات الهيكلية، خاصة في عامي 2004 و2008، مما يؤكد حساسية الاقتصاد الليبي للتقلبات الداخلية والخارجية خلال فترة الدراسة، ويوضح الجدول رقم (10) نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات البحث.

الجدول رقم (10): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات البحث

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	قرار قبول أو رفض الفرضية
LDEVL	0.503937	1.193870	0.422104	0.6772	نرفض الفرضية
LAGRL(-1)	1.393886	0.223826	6.227530	0.0000	نقبل الفرضية
LRURL(-1)	-2.225508	0.235024	-9.469287	0.0000	نقبل الفرضية
LTCR	-0.510679	1.268937	-0.402446	0.6914	نرفض الفرضية
TCR_GDP(-1)	-0.005195	0.002091	-2.484323	0.0215	نقبل الفرضية
D2004(-1)	34.32577	4.834903	7.099578	0.0000	نقبل الفرضية
D2008	-9.626935	3.417905	-2.816619	0.0103	نقبل الفرضية
D2011	0.089920	0.960069	0.093660	0.9263	نرفض الفرضية

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برمجية EViews.13.

6.13 ديناميكيات الأجل القصير

بعد التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي استنادًا إلى اختبار الحدود (Bounds Test) تأتي الخطوة الأهم وهي تحليل ديناميكيات الأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model - ECM) والتي هي امتداد للانحدار الذاتي للفجوات الموزعة(ARDL) ، حيث يسمح نموذج (ECM) بفصل التأثيرات قصيرة الأجل عن العلاقة طويلة الأجل مع قياس سرعة عودة النظام إلى حالة التوازن بعد حدوث صدمة مؤقتة، والذي يتمثل العنصر الأساسي في هذا التحليل في ويعبر عن نسبة الانحراف عن التوازن التي يتم تصحيحها خلال فترة زمنية واحدة، وذلك وفقاً لما أوضحه (Pesaran et al, 2001)، حيث أكد بيزران أن وجود علاقة طويلة الأجل يستلزم تمثيلها في صورة نموذج تصحيح خطأ غير مقيد (UECM) لاختبار آلية التصحيح قصيرة الأجل للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل، ويوضح الجدول رقم (11) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

1. قيمة معامل تصحيح الخطأ (ECT) (0.2565 -) سالباً ومعنوياً إحصائياً عند (1%) بقيمة احتمالية (0.0037)، وهو ما يؤكد استقرار العلاقة بين المتغيرات ووجود آلية تعديل ذاتي تعيد النظام الاقتصادي إلى التوازن بعد حدوث أي صدمة مؤقتة، والتي تعني أن حوالي (25.65%) من اختلالات الأجل القصير يتم تصحيحه خلال سنة واحدة) حيث زمن العودة التقريبي للتوازن= (1/0.2565= 3.9) أي بعد 4 سنوات تقريبا.
2. تعكس معاملات الفروق الأولى للمتغيرات الأثر قصير الأجل، حيث تبين أن بعض أنواع القروض المصرفية تؤثر بصورة آنية على النمو الاقتصادي، حيث تُظهر معاملات الفروق أن التغير في القروض الزراعية D(LAGRL) يؤثر إيجابًا وبشكل معنوي على نمو الاقتصادي ($p<0.01$) ، مما يدل على وجود أثر مباشر فوري داعم للنمو الاقتصادي، في المقابل لم يظهر للتغير الفوري في القروض الريفي D(LRURL) أثر معنوي، بينما كان للتغير في نسبة الائتمان إلى الناتج D(TCR_GDP) أثر سلبي ومعنوي قوي، بما قد يعكس اختلالات قصيرة الأجل أو ضعف كفاءة التوسع الائتماني، في حين أن تأثير الأنواع الأخرى يظهر فقط في الأجل الطويل.
3. تؤكد النتائج الدور المهم للصدمات الهيكلية في تفسير تقلبات حيث جاءت صدمة 2004 موجبة ومعنوية والتي قد تعكس تحسنًا في سياسات معينة خلال تلك السنة، بينما جاءت صدمة 2008 سالبة ومعنوية بسبب الاضطرابات المالية الخارجية، في حين لم يكن أثر صدمة 2011.
4. تُظهر النتائج معنوية إحصائية (F) للنموذج (Prob=0.0082) ملاءمة النموذج في تفسير ديناميكيات الأجل القصير للنمو الاقتصادي، أي أن مجموعة المتغيرات المضمنة في الأجل القصير تفسّر التغيرات في النمو الاقتصادي بشكل معنوي، بما يدعم الاعتماد على النتائج في التحليل والاستنتاج.
5. تظهر النتائج أيضا أن قيمة (Durbin-Watson)= (1.943655) وهي قريبة من (2)، والذي يعطي مؤشر جيد لعدم وجود ارتباط ذاتي.

الجدول رقم (11): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0037	-3.393872	0.075579	-0.256506	**ECT(-1)** (LGDP(-1))
0.0003	4.635694	0.077128	0.357540	LAGRL(-1)
0.6552	0.455007	0.284090	0.129263	LDEVL
0.0094	-2.951097	0.193439	-0.570856	LRURL(-1)
0.6703	-0.433656	0.302065	-0.130992	LTCR
0.0013	-3.875974	0.000344	-0.001333	TCR_GDP(-1)
0.0006	4.300343	2.047458	8.804770	D2004(-1)
0.0007	-4.192096	0.589053	-2.469368	D2008
0.9271	0.092893	0.248297	0.023065	D2011
0.0028	3.526571	0.051038	0.179990	D(LAGRL)
0.5618	0.592484	0.034909	0.020683	D(LRURL)
0.0003	-4.594408	0.000337	-0.001550	D(TCR_GDP)
0.0044	3.307940	1.587722	5.252090	D(D2004)

0.735176	R-squared	3.701458	F-statistic
1.943655	Durbin-Watson stat	0.008237	Prob(F-statistic)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برمجية EViews.13.

7.13الاختبارات التشخيصية

تقتضي المعايير القياسية التأكد من سلامة النموذج القدر، من خلال إخضاع البواقي لمجموعة من الاختبارات التشخيصية، وتكمن أهمية هذه الخطوة في أن صلاحية الاستدلال الإحصائي (t)، (F) تعتمد على تحقق افتراضات حد الخطأ من أهمها عدم الارتباط الذاتي والتسلسلي، تجانس التباين، تجانس التباين الشرطي، التوزيع الطبيعي استقرار هيكل النموذج. (Greene, 2018; Wooldridge, 2019)

وفي هذا السياق، تم تطبيق الاختبارات الخاصة بالبواقي، وذلك استنادًا إلى الأدبيات الأصلية لهذه الاختبارات.

1.7.13 اختبار الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey

ينص الفرض الصفري لهذا الاختبار على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي حتى الرتبة الثانية، فإذا كانت القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار أكبر من (5 %) فإننا لا نستطيع رفض فرض العدم، ويُعد هذا الاختبار أكثر ملاءمة للنماذج الديناميكية من اختبار Durbin-Watson؛ وذلك لأنه يسمح بوجود متغيرات متأخرة (Breusch, 1978)؛(Godfrey, 1978) .

وتظهر نتائج هذا الاختبار أن القيمة الاحتمالية Prob(Chi-Square),Prob(F) أكبر من (5 %) وتساوي (0.9571)، (0.9134) على التوالي، وبالتالي فإننا لا نستطيع رفض فرض العدم والذي يعني أنه لا يوجد ارتباط ذاتي حتي الرتبة الثانية والنموذج خالٍ من مشكلة الارتباط التسلسلي، ومعاملات (ECM) غير متحيزة وكفؤة ويوضح الجدول رقم (12) نتائج اختبار الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey.

الجدول رقم (12): نتائج اختبار للارتباط الذاتي Breusch-Godfrey

Prob(F)	0.9571
(Chi-Square) Prob	0.9134

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برمجية EViews.13.

2.7.13 اختبار تجانس التباين Breusch-Pagan-Godfrey

ينص الفرض الصفري لهذا الاختبار أن الأخطاء متجانسة التباين، فإذا كانت القيم الاحتمالية أكبر من (5 %)، فإننا لا نستطيع رفض فرض العدم، ويشير غياب عدم تجانس التباين إلى أن التباين الشرطي للأخطاء ثابت، مما يعزز موثوقية اختبارات (t) و(F)، (Breusch & Pagan ,1979). وتظهر نتائج اختبار أن القيمة الاحتمالية لإحصاءة الاختبار لكل من Prob(Chi-Square), Prob(F) أكبر من (5 %) وتساوي (0.9718)، (0.9230) على التوالي، أي أننا لا نستطيع رفض فرض العدم، وبالتالي فإن التباين الشرطي للأخطاء ثابت، ويوضح الجدول رقم (13) نتائج اختبار تجانس التباين Breusch-Pagan-Godfrey:

الجدول رقم (13): نتائج اختبار تجانس التباين Breusch-Pagan-Godfrey

Prob(F)	0.9718
Prob (Chi-Square)	0.9230

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برمجية EViews.13.

3.7.13 اختبار ARCH

ينص الفرض الصفري لهذا الاختبار لا توجد آثار تباين شرطي، فإذا كانت القيمة الاحتمالية لإحصاءة الاختبار أكبر من (5 %)، فإننا لا نستطيع رفض فرض العدم، ويشير غياب آثار التباين الشرطي إلى أن النموذج لا يعاني من تقلبات تباين ديناميكية، لأن وجود (ARCH) يشير إلى عدم استقرار مالي أو صدمات هيكلية ((Engle, 1982.

وتظهر نتائج اختبار (ARCH) أن القيمة الاحتمالية لاحصاءة الاختبار لكل من Prob(Chi-Square), Prob(F) تساوي (0.6906)، (0.6771) على التوالي، وهي أكبر من (5 %)، أي أننا لا نستطيع رفض فرض العدم، وبالتالي فإن النموذج لا يعاني من تقلبات تباين ديناميكية، ويوضح الجدول رقم (14) نتائج اختبار (ARCH).

الجدول رقم (14): نتائج اختبار ARCH

Prob. F(1,26)	0.6906
Prob. Chi-Square(1)	0.6771

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برمجية EViews.13.

4.7.13 اختبار التوزيع الطبيعي Jarque–Bera

ينص الفرض الصفري لهذا الاختبار أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، فإذا كان القيمة الاحتمالية لإحصاءة الاختبار أكبر من (5 %)، فإننا لا نستطيع رفض فرض العدم، و يعتمد هذا الاختبار على قياس الانحراف في الالتواء (Skewness) والتفلطح (Kurtosis) مقارنة بالتوزيع الطبيعي كما وضحه (Jarque & Bera,1987) .

أظهرت نتائج اختبار التوزيع الطبيعي أن القيمة الاحتمالية لإحصاءة Jarque–Bera بلغت (0.9565)، وهي أكبر من مستوى المعنوية (5 %)، مما يعني عدم رفض فرضية العدم التي تنص بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، بالإضافة إلى أن مؤشرات الالتواء والتفلطح (-0.029)، (2.735) على التوالي، تظهر تقارباً كبيراً مع القيم النظرية للتوزيع الطبيعي، وهو ما يعزز من صحة الفروض الإحصائية المرتبطة بالنموذج، وتشير هذه النتيجة إلى أن تقديرات النموذج تتسم بالموثوقية، وأن اختبارات الدلالة الإحصائية (t و F) يمكن الاعتماد عليها، خاصة في ظل صغر حجم العينة (29 مشاهدة)، ويوضح الشكل رقم (02) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي.

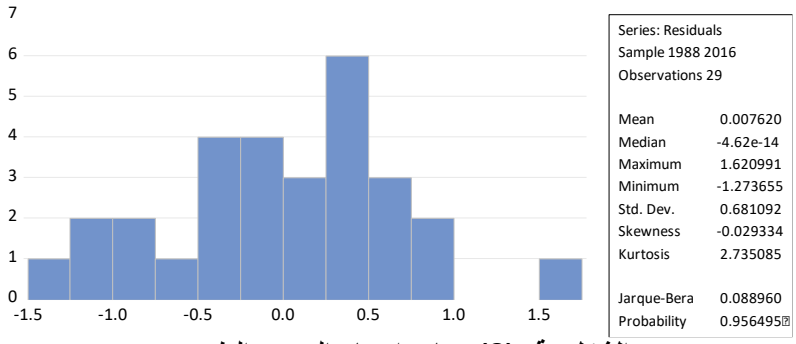

الشكل رقم (2): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برمجية EViews.13.

5.7.13 اختبار استقرار هيكل النموذج CUSUM و CUSUM of Squares

للتحقق من استقرار معاملات نموذج تصحيح الخطأ، تم تطبيق اختباري (CUSUM و CUSUM of Squares) وتهدف هذه الاختبارات إلى فحص ما إذا كانت معاملات النموذج قد شهدت تغيرات هيكلية نتيجة الصدمات الاقتصادية (Brown, Durbi, & Evans, 1975).

أظهرت نتائج اختبار (CUSUM) أن المنحنى التراكمي للبواقي المعيارية داخل حدود الثقة عند مستوى (5 %) عند كامل الفترة، مما يشير إلى عدم وجود تغير تدريجي في معاملات النموذج، كما أظهرت نتائج اختبار (CUSUMSQ) أن التغيرات في مربعات البواقي التراكمية ضمن الحدود الحرجة، وهو ما يدل على عدم وجود صدمات هيكلية حادة تؤثر في استقرار النموذج المقدر، وهذا يؤكد أن آلية تصحيح الخطأ المقدرة تعكس علاقة بنيوية مستقرة ويوضح الشكلين رقم (03) و (04) نتائج اختبار استقرار هيكل النموذج.

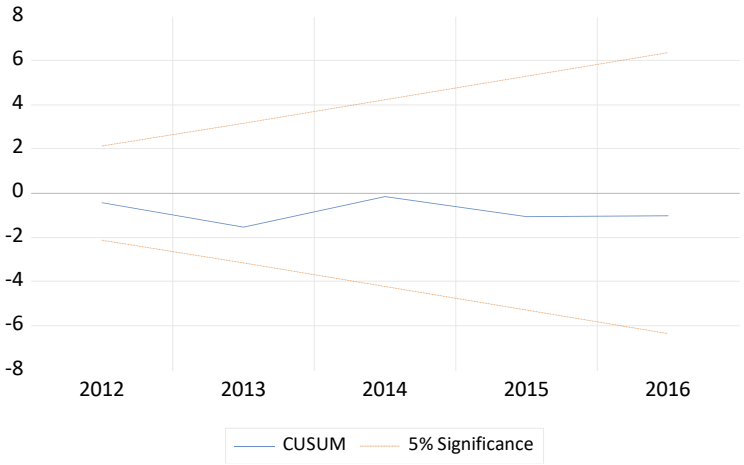

الشكل رقم (3): نتائج اختبار استقرار هيكل النموذج CUSUM
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برمجية EViews.13.

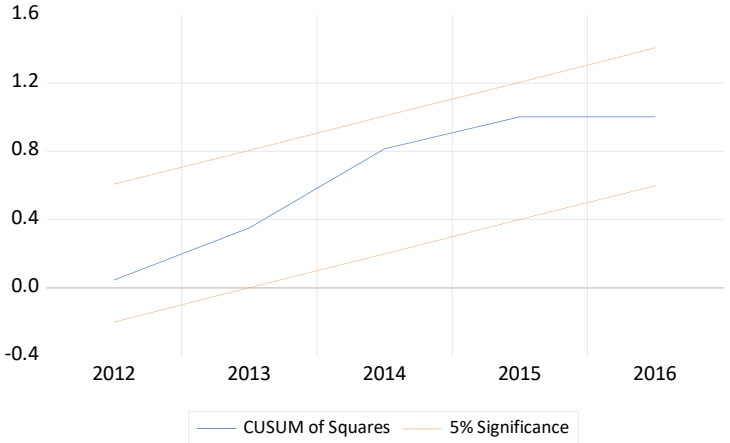

الشكل رقم (4): نتائج اختبار استقرار هيكل النموذج CUSUM of Squares
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برمجية EViews.13.

من خلال نتائج الاختبارات التشخيصية أظهرت النتائج عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، وعدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين أو آثار(ARCH)، كما أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يعزز من سلامة الاستدلال الإحصائي ودقة معاملات النموذج، إضافة إلى ذلك، أظهرت نتائج اختبارات الاستقرار الهيكلي (CUSUM وCUSUMSQ) استقرار معاملات النموذج خلال فترة البحث، وبالتالي فإن النموذج المقدر يتمتع بدرجة عالية من المتانة القياسية، وأن نتائج التقدير قابلة للاعتماد عليها في تفسير العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي في ليبيا.

8.13 مناقشة نتائج البحث في ضوء الدراسات السابقة

من خلال نتائج البحث فإن نتائج هذا البحث توافقت مع بعض الدراسات واختلفت عن بعض الدراسات، فقروض مصرف التنمية ليس لها أثر في الأجل الطويل، وهي ليست نفيا للدور الاقتصادي لهذه القروض؛ بل هي انعكاس لمشكلة كفاءة توجيه التمويل، فقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (مفتاح، 2008) والتي ركزت علي ضعف التخطيط ودراسات الجدوى، وضعف استخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج، وهو ما يقلّل من قدرة التمويل علي تحقيق أثر اقتصادي واضح أيضا توافقت مع دراسة (امنيسي، 2016) التي أكدت ان القروض المصرفية المقدمة للمشروعات الصغرى في ليبيا غير كافية ولا يتم توجيهها بشكل يحقق أثر تنموي (قنديل 1996) والتي أوضحت أن مشاكل التمويل لا تتعلق فقط بحجم القرض بل بعناصر مثل الضمانات، وتكلفة التمويل، وقدرة المشروع على استيعاب التمويل وإدارته، بينما اختلفت مع دراسة (المنصوري، 2005) التي توصلت إلى أن تميل المشروعات الصغرى في الامارات يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ويعزز الصادرات والنمو الاقتصادي، قد يرجع هذا الاختلاف إلى بيئة الأعمال في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة التي اتسمت بعدم الاستقرار وضعف البيئة المؤسسية مقارنة بالإمارات التي تتمتع ببيئة مؤسسية وتمويلية أكثر تطورا وأكثر مراقبة.

أما القروض الزراعية والتي كان لها أثر موجب في الأجلين القصير والطويل، وهي تتفق مع دراسة (Kayode, 2013) التي أوضحت أن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يساهم في زيادة الدخل وتوفير فرص العمل وبالتالي دعم النمو الاقتصادي وتتفق كذلك مع دراسة (إمنيسي، 2016) التي تربط الأثر التنموي بتوفير فرص العمل وتنويع القاعدة الإنتاجية،

هذا الأثر الإيجابي يرجع إلى أن هذا التمويل غالبا ما يوجه ألي أنشطة إنتاجية مباشرة، وهو ما ينعكس إيجابيا على الناتج المحلي الاجمالي

أيضا نتيجة القروض الريفية كان لها أثر سلبي طويل الأجل وعدم وجود هذا الأثر في الأجل القصير، وهو ما يتفق مع دراسة (مفتاح، 2008) التي أشارت إلى أن المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الليبي تعاني من ضعف الإدارة وعدم التخطيط، مما يقلل من كفاءة استخدام التمويل، وأيضا اتفقت مع دراسة (قنديل، 1996) التي بينت أن صعوبة الضمانات وارتفاع تكاليف التمويل من أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة، واختلفت مع دراسة (المنصوري، 2005) التي توصلت إلى أن المشروعات الصغيرة تساهم في دعم النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات، ويرجع اختلاف في الأثر السلبي للقروض الريفية والتي تتسم بضعف البيئة الإنتاجية وغياب الخدمات الداعمة كالتسويق والبنية التحتية والمعدات المتطورة.

كانت نتائج إجمالي القروض غير معنوية إحصائيا في تفسير النمو الاقتصادي، وقد اتفقت مع دراسة (سليمان، 2015) التي أوضحت أن غالبية المشروعات الصغرى تعتمد على التمويل الذاتي بينما تمثل الحكومة نسبة محدودة، بينما اختلفت مع دراسة (Ebenezr, 2013) والتي توصلت إلى أن التمويل هو أحد أهم العوامل في نمو المشروعات الصغرى والمتوسطة، ويرجع ذلك إلى أن حجم القروض في الاقتصاد الليبي لا يعكس بالضرورة تمويلا موجها للأنشطة الإنتاجية.

نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي أظهرت النتائج أن لها أثر سلبي ومعنوي، وقد اتفقت مع دراسة (قنديل، 1996)، التي أوضحت أن ارتفاع تكلفة التمويل وصعوبة الضمانات قد يقلل من فعالية القروض في دعم المشروعات الصغيرة، واختلفت مع دراسة (المنصوري، 2005) التي توصلت إلى أن زيادة التمويل للمشروعات الصغيرة يساهم في دعم النمو الاقتصادي، يرجع الأثر السلبي بأن أن التوسع في الإقراض لا يؤدي بالضرورة إلى نمو اقتصادي إذا لم يكن موجهاً إلى القطاعات الإنتاجية.

وبشكل عام تظهر نتائج الدراسة بأن أثر التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي يختلف باختلاف نوع القرض وكفاءة توجيه، حيث أن القروض الموجهة انتاجيا لها أثر واضح أما القروض غير الموجهة انتاجيا او التي تمنح في ظل بيئة مؤسسية ضعيفة قد لا تحقق الأثر التنموي المتوقع.

التوصيات

من خلال النتائج القياسية للبحث، يتضح أن تأثير التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي يعتمد بدرجة كبيرة على نوع التمويل وكفاءة توجيهه. لذلك توصي الدراسة بالآتي:

1. إعادة هيكلة آلية منح قروض مصرف التنمية وربط التمويل بمتطلبات دراسات الجدوى الاقتصادية بإلزام المتقدمين للقروض بتقديم دراسات جدوى اقتصادية معتمدة قبل منح التمويل، وانشاء وحدة داخل مصرف التنمية لمتابعة المشروعات الممولة، وتخصيص جزء من القروض لتمويل شراء المعدات الإنتاجية.
2. زيادة حصة التمويل الزراعي ضمن المحافظ الائتمانية للمصارف الليبية ودعم المشروعات المرتبطة بسلاسل القيمة الزراعية.
3. إعادة توجيه القروض الريفية نحو مشروعات إنتاجية بدلاً من الأنشطة الاستهلاكية أو التجارية المحدودة الإنتاجية، وتوجيهها للصناعات الغذائية الصغيرة أو تربية المواشي أو الصناعات المحلية.
4. تحسين توزيع القروض بين القطاعات الاقتصادية بدلاً من زيادة حجم القروض فقط، وتحديد نسبة من القروض المصرفية توجه للمشروعات الصغرى والمتوسطة، وتقليل التركيز الائتماني للقطاعات التجارية والخدمية.
5. تحسين كفاءة استخدام القروض بدلاً من زيادة التوسع الائتماني غير الموجه وتشديد الرقابة على استخدام القروض في الأغراض التي منحت من أجلها، بالإضافة إلى تطوير نظام تقييم مخاطر المشروعات الصغيرة قبل منح التمويل.

المراجع:

أحمد سعيد الشريف، المشروعات الصغيرة ودورها في الاقتصاد الليبي، مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا طرابلس 14-2002/12/16، الهيئة القومية للبحث العلمي مركز بحوث العلوم الاقتصادية.

أحمد نجار، واقع وآفاق مشاريع الأعمال الصغيرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حالة دولة الكويت، المؤتمر السنوي السادس عشر، كلية التجارة، جامعة المنصورة 2000.

ارميض سالم علي، مدى تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ملتقي المتطلبات تأهيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أبريل2006، إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – الجزائر.

أشرف دوابة، إشكالية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مجلة البحوث الإدارية مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، العدد الرابع أكتوبر 2006.

اعبيدة، صالح رجب 2015 تفعيل الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مجلة آفاق اقتصادية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، ليبيا.

أفكار قنديل، تمويل المشروعات الصغيرة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 1996.

الجامعة العربية،2009 تقرير حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية، القاهرة،

أمهانا على الهمالي،" مساهمة المشروعات الصغيرة في تقليل نسبة البطالة " رسالة الماجستير ـ أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2008.
أميرة علي مفتاح، "معوقات نمو المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الليبي " رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2008.
ثريا علي الورفلي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا الواقع والطموح، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الجزائر، 2006.
حنان عبد الرحمن بركة، " التمويل الصناعي ومدى مساهمته في زيادة الناتج المحلي الصناعي والإجمالي في ليبيا " مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثالث، يونيو 2013
خالد أبو جلال سليمان، " المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من مشكلة البطالة وانعكاسها على عملية التنمية والتطوير في ليبيا " رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد والمالية العامة، جامعة المنوفية، 2015.
سماتي عبد الباقي، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ـ العدد (493)، القاهرة، يناير 2009.
سمير زهير الصوص، 2010 بعض التجارب الناجحة في تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة نماذج يمكن الاقتداء بها فلسطين، وزارة الاقتصاد الفلسطينية..
شائف علي الحسيني، واقع القوى العاملة ودور التدريب المهني في تنمية الصناعات الصغيرة وتوفير فرص العمل للشباب، صنعاء، الجمهورية اليمنية، 1999.
صندوق النقد الدولي. نيسان/أبريل 2020. قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية.
عبد الحكيم السيد الطاهر محمد، دور المشروعات الصغيرة في تنمية الاقتصاد الليبي، رسالة دكتوراه، جامعة السويس، 2016.
عبد الرزاق بن حليم، المشروعات الصغيرة في ليبيا 2006 رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإدارة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس
عبد الرحيم محمد النعاس، " ظهور وتطور البنوك في ليبيا" دار الفضيل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية بنغازي ليبيا 2010
عطية عبد الواحد سالم، 2006، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي
على قايونه، التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، رسالة دكتوراه غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا جنزور ليبيا.
فاخر مفتاح، وسليمان الشحومي، حاضنات الأعمال ودورها في تنمية المشروعات الصغيرة في ليبيا، مركز البحوث والعلوم الاقتصادية، بنغازي، ليبيا، 2006
فريد النجار، المشروعات الصناعية الصغيرة ومتوسطة الحجم مدخل رواد الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007.
فلاح الحسيني إدارة المشروعات الصغيرة، مدل استراتيجي للمنافسة والتميز، عمان، دار الشروق، 2006.
محمد عمر والبيباص، أهمية القطاع الصناعي في ليبيا، مجلة أفاق اقتصادية، كلية الاقتصاد والتجارة: جامعة المرقب، ليبيا.
محمد فتحي صقر، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، ندوة حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي ـ الإشكاليات وآفاق التنمية، القاهرة، 2004.
محمد عمر المنقوش، طارق محمد بعيو، مدحت اسماعيل المبروك اسماعيل، هيثم عبدالله الفطيسي، و حافظ امهيدي، الأزمات والمخاطر في إدارة المشاريع الهندسية: تحديدها وتصنيفها، ومحفزات الأزمات ومؤشرات الإنذار المبكر، والدروس المستفادة والآثار المترتبة عليها، المجلة الليبية لأبحاث التنمية المستدامة، مجلد 1، عدد 1، ص 31–44، ديسمبر 2025.
مدحت اسماعيل المبروك اسماعيل، تحسين مراقبة الجودة في القطاع الصناعي باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، المجلة الليبية لأبحاث التنمية المستدامة، مجلد 1، عدد 1، ص 17–30، نوفمبر 2025.
ماهر حسن المحروق، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصادره ومعوقاته، ندوة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو مستقبل أفضل، طرابلس.
محمود حسين الوادي، المشروعات الصغيرة – ماهيتها والتحديات الذاتية فيها مع الإشارة الخاصة لدورها في التنمية في الأردن، المجلة العربية للإدارة، المجلد 25، العدد الأول، 2010.
مزهر شعبان العاني، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة منظور تكنولوجي، عمان، 2010.7-جمال الدين سلامة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر، مجلة العلوم الانسانية، السنة السادسة، العدد 41، ربيع 2009.
مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، السنة المالية 2019.
مصرف ليبيا المركزي، التطورات المحلية، التقرير السنوي العام، السنة المالية 2015.
مصلحة الاحصاء والتعداد، سنوات مختلفة الكتاب الإحصائي 2009، نشرة سنوية تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات طرابلس.

معتوق محمد معتوق، مراحل تكوين وتجهيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص عمل، ورقة عمل مقدمة إلى مجلة التخطيط حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة منها.
منظمة العمل الدولية (ILO). 2020. https://ilostat.ilo.org/data/
هالة محمد عنبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي (مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية)
: http://pubdocs.worldbank.org/en/952021554825498099/mpo-lby.pdf
Breusch, T. S. (1978). Testing for autocorrelation in dynamic linear models. Godfrey, L. G. (1978). Testing against general autoregressive and moving average error models.
Breusch, T. S., & Pagan, A. R. (1979). A simple test for heteroscedasticity.
Brown, R. L., Durbin, J., & Evans, J. M. (1975). Techniques for testing the constancy of regression relationships over time. Journal of the Royal Statistical Society.
Ebenezer Kayode Bow ale, Small and Medium Enterprises (Smes) Development and Poverty Alleviation in Developing Countries, Economic And Social.
Engle, R. F. (1982). Autoregressive Conditional Heteroskedasticity.
Glynn, John & Perera, Nelson. (2007). Unit Root Tests and Structural Breaks: A Survey with Applications. Faculty of Commerce – Papers.
Jarque, C. M., & Bera, A. K. (1987). A test for normality of observations and regression residuals. International Statistical Review.
Perron, P. (1989). *The great crash, the oil price shock, and the unit root hypothesis*. Econometrica, 57(6), 1361–1401.
Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). *Bounds testing approaches to the analysis of level relationships*. Journal of Applied Econometrics, 16(3), 289–326.

Open Access This article is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License, which permits use, sharing, adaptation, distribution and reproduction in any medium or format, as long as you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons licence, and indicate if changes were made. The images or other third-party material in this article are included in the article's Creative Commons licence, unless indicated otherwise in a credit line to the material. If material is not included in the article's Creative Commons licence and your intended use is not permitted by statutory regulation or exceeds the permitted use, you will need to obtain permission directly from the copyright holder. To view a copy of this licence, visit http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/.

© The Author(s) 2026